



خطی - فهرست شده

۴۰۱۴

منها فواء مغارق في ذاتها وفصل عن المادة وهو العنصر والمغارق في ذاتها دون فصله وهو النفس او غير
 وهو الجسم ومع ذلك الحرارة الذاتية لا يخرج من النفس كاستعماله فاقم **قوله** او ما يتركب منها
 يرد عليه ليرجع اليه والصورة النوعية وجميع الصورتين وجميع الكرك في الحال والحرك
 انها ليسا الجسم **قوله** حال الامام لا بد من اللزوم قال بعض الفضلاء في الجواب ان هذا الجسم
 الاستقراء يعني ما استقر العقول من الجواهر الكرك في الجوهريين لان يكون جسمها قد ورد في
 تقسيم الجواهر الكرك منها جسمها واجاب عن هذا الجواب بان الاستقراء لا يعينكم في الجواهر لان غلبة النفس
 شرط في ذلك الاستقراء وليس الاستقراء بهذا المعنى من ان الجواهر لان الجواهر فيمكن ان يكون
 مركبا في الجوهريين في حال المحرر من الاشكال **قوله** لا يرد عليه هذا الاشكال آه ويكنى في الاشكال
 عن تقسيم القوم بان التقسيم هو الجوهري الحقيقي والواقع ويكون التقسيم تقسيما واقعا يتحقق قسما جميعا او جزئيا
 ضابط ما ثبت عندهم من الجواهر لا يحتمل التقديرا لا عين حكما متعلقا بالجوهر في الامور المتحركة عند
 التقسيم حقيقة عنده وبقا قرنا نظرا ايضا ان النفس في التقسيم الامام حيث عد جزا العنصر والنفس في تقسيم
 مع ان لم يثبت ولم يتحقق في الجواهر والاشكال العنصر **قوله** لا يرد عليه هذا الاشكال لان في هذا الاشكال
 عن تقسيم الصفة لا تقسم معان المادة الا لا تقسم الصفة فعلي تقسيم كبر الجسم هو المقادير للمادة
 التي تتركب في الحال والحرك والركب المذكور في النقض خارج عن التقسيم لان في المادة عن ما خرج
 هو الجوهري الذي محله الجواهر الكرك المذكور في الاشكال المتعارف والمادة على ما يتصرف تقسيمه فاقم **قوله**
 وهو الصورة آه ان اراد بالصورة ما يتحقق الجسم تتركب الاشكال المذكور وان اراد بها الاسم تجزئ

الغرض

احتمال قسم آخر وهو المادة بالبعث الاسم لا يبعث الحيز المميز وهو البيوتل ويحارب ان هذا الجوهري
 النفس او العنصر فتدبر **قوله** اما الكرك في الجواهر الكرك في الجواهر عند المتكلمين عبارة عن
 السموات والارضات فهو عندهم اما ان اصل الالتصاق وهو الجسم اولا وهو الجوهري الفرد وعند المتكلمين
 في الاشكال كبره ان الجواهر في الجواهر لا يغير ان لم يثبت وجوده في حال الصورة والاخر
 وهو البيوتل او ان البيوتل اسم للجسم من حيث يتجزأ الا عن اصل الحصله لا باسم النوع والصورة
 لكلك الاعراض وان لم يكن في جزا او وفاء وهو التقدير والنفس كما قال السلف المقاصد وعنده
 انهم قالوا بالبعد الجوهري الموجود الذي هو سكان عندهم وهو جوهري عندهم وليس وافلا في الاشكال
 والاراد بعد الوجه اولا ما مسودد الشرح حيث اورد نقضا على اخبار الجوهري في الجوهري
 اذ التقسيم على نفسه اما هو المبدأ من انهم لم يقولوا بالبعد الجوهري الموجود فان قلت لا يرد
 على ما ذكره شارح المقاصد لانه قد حصل الجوهري في الجوهري والرد على ما بالبعد الجوهري في الاشكال
 انهم لم يقع اخبار الروافد في العنصر والنفس من عند العنصر والنفس من الروافد وهو
 غيرهما قلت ان بعدد انهم لم يجهروا على انهم لم يجهروا على انهم لم يجهروا على انهم لم يجهروا
 جزا منه هذا جواب بل يقول ان اذا قلتم في الجواهر الكرك في الجواهر من الجوهريين فليس فاعلم ان في
 فما تقولون في وجود الجوهري المميز في الجواهر الكرك في الجواهر الكرك في الجواهر الكرك في الجواهر
 منه وهو ما فاقم **قوله** والموضوع والجوهري متساك ان يعني يتكسر للموضوع والجوهري في العنصر
 بحيث اذا فرضتها وجودها في الجوهري عسطلها في الموضوع فاذا فرضتها عدتها في الجوهري عسطلها

المتكلمين

الموضوع كما بين في المنطق مراتب القيص للاضطرار مطلقا اسم مطلقا تامر **قوله** وكذا الحال والعرض
اعلم ان النسبة المتعارفة بين الكلتين مختصة بين الموضوع والحكم عموما وضوا مطلقا وكذا
تقييدها بالمتعارف كذا بين الحال والعرض في الاصل والقيص **قوله** وبين الموضوع والعرض
بما بينه قيل لا صور صير للمباينة في كلام المص على الباء في الخبرية المتحققة في خبر العموم والمختص في خبر
وان كان مشتملا على كلف وجوان التبادر للمباينة هو الباء في الكلتية لان المطلق ينصرف الى
الكلام اذ هو **قوله** الباء في الكلتية كالحال على الشرح لزم دخول العرض الذي كان محلا للعرض
كالحركة للعرض في المادة ضرورة انحصار الحكم في المادة والموضوع مع انهم في المادة
المحتاج الى الحال على اشارة اليه الشرح انما الا ان قيل في خبر ايراد لغة الموضوع والمادة والعرض
الذي هو محض عرض آخر كما ذكره الاستاذ **قوله** هو الحكم المقترن بغيره انه اذ لم يدرك ان محله الموضوع
فما لم يحل المقترن بالعرض على الحكم الذي لا يتقوم بشئ اصلا فالباينة بين العرض والموضوع بغير
تجقق كليتة كما هو المتبادر من لفظ الباء في المطلقة واما اذ جعل على المحل الذي لا يتقوم بالمبالغة
المتبادر من تفسيره في اذ في احد المتكلمين وهو لزوم بين العرض والحال ومحلها بما بينه اولى
في الباء بما بينه خبره وهر يذمنا انما متحققة فلنسا **قوله** وصدق العرض على الحال في خبرنا
لا كليا قول المصنف خبرنا على اذ في الشرح كخبر علم كجيب في خبرنا الاضطرار مطلقا وانما في خبر
اذ العرض اخص مطلقا في الحال كما سبق في خبرنا وكذا الحال والعرض اخص من خبرنا لا يتجسد في خبرنا
خبرنا وايضا يلزم تكرار كلام المص فالصواب في خبرنا قولنا في الحال موقوف على العرض ويكون قوله

عنه الحسنة على خبر المعطوف والمعطوف عليه لصدق العرض على خبرنا ويصدق الحال على
خبرنا فان لم تفت في النسبة بين الحال والعرض مابين لعموم الخبر في خبرنا الحال والعرض وبيان
هذا يستلزم التكرار في خبرنا لزم التكرار اذ اقرنا العبارة او الحال بالحكم واما اذ اقرنا الحال بالعرض
يلزم التكرار وبيان خبرنا في خبرنا في خبرنا لا يلزم التكرار في خبرنا **قوله** ما تحتها الا بوسطه
وذا ذكره في بياننا لا يدل على كليات خبرنا من خبرنا **قوله** ولا ذلك
اختصاصه اذ قد اختلفت العلماء في قضية النفوس الناطقة والصورة النوعية في خبرنا
بعضهم في الخبرية في الحق وقال اخرون في الخبرية وقال اخرون في الخبرية في الخبرية
اجزاء واما الصورة النوعية فذهب المشركون الى انها في الخبرية في الخبرية في الخبرية
والرطوبة في العناصر الاربع وهكذا في السوائل والاشياء في الخبرية في الخبرية في الخبرية
ارادوا في خبرنا في الخبرية في الخبرية في الخبرية في الخبرية في الخبرية في الخبرية في الخبرية
اليدوية في الخبرية في الخبرية في الخبرية في الخبرية في الخبرية في الخبرية في الخبرية في الخبرية
اشياء في خبرنا في الخبرية في الخبرية في الخبرية في الخبرية في الخبرية في الخبرية في الخبرية في الخبرية
بالضرورة لها جيبا كما ذكر في حديث العالم في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا
سواء ضرورة ولا حاجة الى اثباتها في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا
وهو انما اختلفت انواعها في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا
هذا اول ما ذكره في خبرنا **قوله** على تقدير صحة انما يدل في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا

اما جارية او بلوا زوما او بالمال وقد ثبت بطلانها بل ليس الا في غير المخرج حيث ثبت كما في غير ذلك
 فيه وليس المطلوب في كونه الموضوع في جملته ان كانت الا كونه مخرجاً من شخص العرض والافعال
 ليس الا للبداء الفياض قلت الاستباح انما هو ما ذات ذلك حال الا للطلول وهذا شرط
 الشارح كما كون الشخص حالاً وبناؤها على منع المخصوصية الزاوية منها في تحقق العلية فيجب
 على العلية والرجوع في كلام القوم لعلمهم انه لا بد من تقدم خصوصية على العلية والناظر في
 ويرجع اثر الالام الحركية كجهد كونه شخصاً في الالام ما جارية او بلوا زوما فان قيل فما هذا
 نوع في الالام فما لافاد في هذا غاية الالام كجهد في كونه مخرجاً من شخص العرض على الشخص
 الغايب في كونه مخرجاً **قول** اقول الغايب ان يقول لم لا يجوز ان يكون في كونه مخرجاً من شخص العرض
 كل من كان على شخص الاخر ويكون للدور دوراً معينة وذلك كما في كونه مخرجاً من شخص العرض
قول لم لا يجوز ان يكون في كونه مخرجاً من شخص العرض على سبيل التعاقب لا يخفى ان هذا لا يصح اذا كان المخرج قدما
 والقول به باطل هو راكتنظير فالأقرا من كلامهم هذا الوجه لم يظهر بعد **قول** كما سبب التعاقب
 هذه الامتثال لا يتحقق الا في الاعراض والمداخلة في الاعراض القديمة المانعة للامام احدثه فلا يتحقق لان
 اعراضه شخص في ذلك المحدث وبعد كيفية يتصور ان يكون على شخص في الاعراض الامور في سنه
 كجهد في موضعها سبب التعاقب لا بد في نفس كونه في ذات غير سنه في كونه في موضع غيره
 ولا يتصور ان يكون الامور في سنه في كونه واحد ولا في الاعراض القديمة يتحقق بها الا اذا
 زمان لا يحسن ذلك للامور حتى يجوز ان يكون معلوماً بالامور التي للسنه في سبب التعاقب فانه

يقتصر حدوث الطول في غير **قول** فالاول في كون مخرجه انما كان فالاول ولم يقبل بالصواب
 ان يكون مرادها الخس من العرض في شخص يحتاج الى كونه مخرجاً من كونه مخرجه او لا **قول**
 عسى ان يكون في كونه مخرجه او لا **قول** ارادوا الاستباح بالاطلاق في شخص قريباً او بعيداً او بالاعتناء
 بالاطلاق في شخص انما يتعلق بالمخرج في كونه مخرجه في صورة ليست لا يلزم الاستباح الى الحكم كما في **قول**
 والعرض لا يصح عليه الانتقال آه فان قيل في ذلك ذكر توجه الدليل على استباح الانتقال على الا **قول**
 انما يحسن ان ركن التعاقب مثلاً ينتقل الى ما جارية وحرارة النار فينتقل الى النار الى ما
 كما يشهد به الجسد فالجواب ان ما حصل في المخرج الثاني وهو الجوارح والاشياء في كونه مخرجاً من الجوارح
 مماثل للاول كما حصل في التعاقب والنار كجهد الفاعل المخرج عن طريق العادة عند الجارية
 والمماسه او يقتصر على الشخص الاخر على المخرجه الثانية العقل الفاعل عند الحكماء بطريق الوجوه **قول**
 كحصولها بالجوهر والمماسه **قول** واولم تقول دور مخرجه كما مخرجه آه الدور الذي
 المستدل هو الدور المتقدم فالمنع المذكور لا يمكن منعا للمخرج من الدور كما هو الابط في تعيين
 كلامه مستدل ولم يصح قوله اقول انه دور مخرجه وان كان منعا لاعم مما اذاعه بطريق المسامحة
 غير مخرجه اذ زعم الدور المطلق المشتمل للتعاقب والمعنية الدائرية لا يقبل المنع وتوضيح كلام
 الشارح ان من شرط الدور اولاً ان لا يمتنع بالانطلاق لان من شرطه ان لا يكون له مخرجه في كونه
قول لان المخرج لا يكون موجوداً ان اراد بالمخرج المتقدم لا بما يتم ان الشخص هو المخرج لا بشرط
 التعيين لقول لأم انه موجود في الخارج لم يوجد في غير الافراد الموجودة في الخارج حقيقة وان اراد بالاشياء في كونه

المخرج
 المخرج

المخرج
 المخرج

كما هو في قول بوجوده كما في في الخارج فان قلت مع شرح بان الغا على كون كونه امر اعلم او
 كان فاعلا لا مخرجه شخص قلت ما ذكره الدليل على انه الموضوع لشخص العرض لو تم لكل على
 الاحتياج اليه شخص ولا يدل على انه فاعل الشخص ولهذا في شرح عبارة بوجوده
 المتبادر في لفظ الشخص الفاعل قول فان اجبت به بان يستلزم توارد على مستقلة لا يقال ان
 توارد العلة مستقلة او الموضوع مستقلة كما يشعر قول المصنف في اجتهادنا لاننا نقول توارد
 الموضوعات بل توارد العلة مستقلة وان كان الموضوع على مقتضى اد مسهل العلة الشخصية
 مدلل التامة او تبدل الجواب يستلزم تبديل الكفر قول وانما لو تم هو الدليل على انه كونه
 في كتابه القوم ما ذكره في شرح دليلين احدهما ان الموضوع لما كان شخصا العرض فلو تم على العرض
 لم يبق ذلك الشخص في العرض بنفسه وما يبقا لذلك في العرض لا يمكن تحقيق بدون الموضوع
 الذي يحتاج اليه العرض لا يجوز ان يكون متما للعرض لا بد ان يكون موجودا فلا بد ان
 يكون عينيا فلا يتحقق في الخارج ان الشخص بمسببه الجواب انه على الدليل الثاني وانتم
 الا على الدليل الثاني والشرح لما خلط بين الدليلين وجعلهما لا ينبغي لمراد هو ان الشخص كونه
 العين املا في حديث كون الموضوع شخصا ما ورد في بعض النسخ فيجب التنبيه بقول ما قال في الاكشاف التي
 فما لا يخفى الكلام وتطويعه انما هو الراءم الذي يخطر بالبال في توجيه الجمع بين الدليلين الذي يجوز
 كقولهم مستحضر العرض لا يلزم احتمال انتقاله في موضوع الموضوع وانما يلزم لو ثبت الانتقال في
 الشخص الموضوع للعين وهذا كون العرض متجازا للموضوع الشخص مثبت يكون الموضوع

وان امكنه ثبات بطريق آخر فلاننا جمعنا في دليل واحد قول لا نأخذ على بطريق آخر في قول
 بحسب الظاهر لا يوافق ادراكه لانه لان النقص يدع والجيب مانع فطالبت بالعرض خارج
 التوجه قول فانتم تعرض ايضا انتم خبر بان وجود العرض سا فطالبت بالعرض المستند اليه
قول باحصار الشخص الجسم باذنه المراد بالمادة ما يكون الجسم مع القوة لا الوجود وحده
 لزم انحصار الجسم العنصري في شخص واحد والمادة بهذا المعنى في المركبات والسياسة
 فانها لما كانت مقبلة بعضها لبعض فليسوا على استتار الصورة بل بقا في الصورة لا في
 لها قول وانما المنع الجوهري انما هو المنع الذي ذكره في شرحه وفيه نظر قول هو عرض الشخص
 ان اراد به كونه الامر الذي هو التميز القريب لعدم التماثل على كثيرين في قول الذي هو في نسبة الى
 الشخص نسبة الفصلا النوع كما هو في السياق ثم ان يلزم في زوال الشخص وكذا في السلم
 ان يلزم في زوال الجذر والذات الامم لجزاها في تعاقب الموقوفات فلا يلزم في اشغال المحل
 ارتفاعه ولو لم ير بسبب ذلك الاعرف ان لم يزم في زوال ذلك الامر لجزاها في سبب ارتفاع
 اصل المنع قول ولما اختلفت آراء السند لا يصلح السند باذنه في زواله باجتماع
 في كونه اعتباريا بالامر لجزاها المقدمه كالمراجحة بالاضافة الى البرودة المحضه وبرودة بالامر
 المهوراة الشد به كما صحوا به وكذا في الرطوبة واليبوسة قول في هذا انه لا يلزم في زواله في
 بالجوهر استتاع قايمة بالعرض مع اذنه المعرفه قول ولان الحكم في عطف على قول لان المذكور
 قوله في الاول قول وليس المراد من اسماؤه انهم من الميزان بالعرض كما صح في الميزان بالذات

في
 في
 في

في
 في

لنرى الحركة لها وجوده فان قيل ان اريد بالحركة الحركة بمعنى القطع فقولك ان الحركة لها وجوده محتمل
 امر موصوف بربط في الخيال من اضلال نسبة المتحرك الى حدوده سواء وان اريد بها الحركة بمعنى
 المتوسط فوجوده محتمل وكذا عدمه فقساما كما كانت خلقه على الساق فقلنا انما الاول فقول
 المراد بالوجود والوجود في الخيال فان قلت هو باعتبار هذا الوجود فالذات فكيف يصح قوله كونها في
 فالذات هنا عدمه اعتبارا بالذات باعتبار الوجود للفرق بينه وبين اجزاءه في المرتبة في الخيال
 بحيث لو وجدت في الخارج لم يمتنع في الوجود في وجوده متعاقبة تسمى شي وهو ان لو اريد
 وجوده في الخيال لم يصح قوله ان الماضي قد انعم كونها فالذات يجب هذا الوجود للعدم
 ان يراد بوجوده وجودا حقيقيا وبعدهما عدم حدوث ارتدادها في زمان حدوث كل واحد منهما كالتصريح
 حدوث جزء اخر منها في الخيال والجزءان كادوة كحركة في البحر الثاني فمتعين في الجواب ما ذكره الشارح
قول وادراكات الساق التي وقعت في الشرطية من الجوارح ان يكون ما في الساق بازاء الحركة الواضحة
 في افعال نقطه عرضية بناء على الساق في العرض فان قلت فيلزم تركب خط مشا لا في النقاط وهو
 عند الحكمين بطريق دليل البطلان اجزاء عليه فكيف يترتب ذلك لتركب المذكور من ادلائم متناه
 الاحوال والذات الموجودة فيها الحركة فيلزم ما ذكرتم بالحركة الموجودة مفروقة وان ولا يكون
 الحركة في ان افر على اجزاء الاول بلا وسط زمان بينهما والتحقق ان اريد بالحركة الحركة بمعنى القطع
 انما في نفسه ثبت في الساق المنطقية على ما كان تركب الحركة في الاجزاء الغير المنقصة بالفعل
 اريد بالحركة الحركة بمعنى المتوسط لا يلزم انما شخص واحد بسيط من اول الحركة الى آخرها وهو موجود
 كل

بالتصريح
 انما شخص واحد بسيط من اول الحركة الى آخرها وهو موجود

كل ان مفروض ما لها به الزمان هو الاول **قول** غير مقسمه لزم انه محتمل كونها عرضية **قول**
 تقرير الجواب انه قبيح ان يسلم وجود الحركة في افعال ومنع تطبيق ذلك للحركة الموجودة على الساق
 ويكفي مجرد كلام المصنف على الجواب وان كان مع خلفه بان في الحركة المنطقية على الساق لم يوجد
 افعال ولا يلزم من غير ذلك الحركة في الساق لان الحركة بمعنى المتوسط موجودة قطعاً **قول** وان
 الماضي كان حاله ليراد به الزمان الماضي في نفسه وان اراد به الا ان الذي في نفسه كغيره من اجزاء
 في مجموع الزمان الماضي مثلاً وان لم يوجد بما مر في جزئه من الاجزاء وذلك بناء على الزمان والحركة
 المذكورة في الدليل من الحركة بمعنى القطع فان الحركة بمعنى المتوسط لا سطوي على الساق **قول** وكما
 عندما بان الحركة انما هي عبارة عن التفرقة بين السابقين فيها **قول** فليس لها حركة في ان الوجود
 الحركة بمعنى القطع كغيره في افعال كالتحقق كما اشارت الى في الحاشية المكتوبة على التقرير الاول للتحقق ما
 في الجواب في ان اراد بالماضي في قوله لان التسمية كان حاله في الزمان الماضي في نفسه وان اراد به
 الذي في نفسه فم كغيره من اجزاء ان الحركة موجودة في الزمان الماضي ولا وجود لها في الا ان لا تتأهوا ولا
 بجوارح اجزائها فان الآيات الماضية ليست اجزاء من الزمان الماضي بل هي حدوده ومفروض فيه
 ما مر عند ما تقر في موضع اخر انها كانت اجزاء لكما كانت مقسمة الى قسمين في الساق
 ولا يخفى في هذا ما ذكره المصنف في الجواب في الحاشية في الاول في جواب عن التقرير الثالث ايضا ما ذكره
 تدبره لا ندقيق **قول** في اول زمان حصوله آفة الاعداء بالاول وان حصوله هو الا ان الواحد فلا يرد
 لا ما سببه بين الدليل وهو قوله لان تحقيق الحركة آفة والمدعى وهو قوله كذا في وصف بها في اول

متساوية لانها لو لم تكن متساوية لكانت اجزاء متساوية واللام لا يمكن ان يتكرر الاستدلال
 المفروض في غير متساوية الاجزاء ويكفي ان يكون للثلاثة يوجد فيه استداد غير متساوية الاجزاء وكيفية
 والمحصلة ان يكون عدد استدادات متساوية وكيفية تلك الاستدادات متساوية الاجزاء بغير
 تركيز الاجزاء المتساوية لان عدد استدادات غير متساوية بغير متساوية من وجود استداد واحد مركب
 في العدد وان كان شئ من تلك الاستدادات غير متساوية الاجزاء **قول** لم يكن استدادا
 في الجسم كجزء من متساوية فيجب ان يكون الجسم مركبا من اجزاء لا يتجزأ وكانت الاجزاء
 في كل استداد لغير متساوية متساوية كان عدد الاستدادات الصحيحة لغير متساوية واللا اكبر
 لغير في استدادات غير الاجزاء الواقعة في غير متساوية ان يكون كل جزء منها واقعا في استداد
 تلك الاستدادات لغير المتساوية وقد فرض في كل استداد فرض الجسم متساوية الاجزاء بحيث
 اذا كان عددا من استدادات الصحيحة لغير متساوية والاجزاء الواجب في واحد منها متساوية كان الاجزاء
 الواقعة في الجسم متساوية الاجزاء وهو واقع في استداد تلك الاستدادات والاصل
 فرض المتساوية من اجزاء متساوية الاجزاء **قول** والذخيرة في اجزاء المتساوية
 لا يتجزأ ان المتساوية كما يقع جواها غير بان المتساوية تقع جواها غير بان القطع المذكور
 بالاول لان تعال القصور وان نظام اجاب بهذا غير بان المتساوية في جميع بقية تلك الاستدادات
 لا يتجزأ ان الذخيرة في غير جواها لا يتبع لنظامها فتردد الاجزاء لغير المتساوية **القول**
 الانفصامات لغير المتساوية الاجزاء القدرية **قول** لا احد يقف عنده ان كان قول جميع

المتساوية
 المتساوية

في العشرة لا يخرج من العشرة الا فضل بحيث لا يشد منها فبقيتها متساوية او غير متساوية **الاول**
 اذا اشترت العشرة له بذلك لا يمكن العشرة بعدد على الثلاثة لانها لا يمكن وجود تقسيمات لغير المتساوية
 يستند الى مكان وجود الاقسام لغير المتساوية في الجسم فقلت ان اريد جميع التقسيمات المتساوية
 فقسمت كل منها على اربعة اجزاء غير متساوية ولا يلزم استحسان وجود اربعة اجزاء لغير المتساوية بل يلزم
 كل جزء احاد وان اريد جميع تقسيمات يكون مجموعها وكيفية تلك الاجزاء متساوية ولا يلزم
 العشرة اذ عدد الانتهاء الاحد مثلا لا يمكن تقسيم العشرة بعده كغيره بل يتبع مجموعا في ذلك **قول**
 وطبع الجزء الخارج للموافقة له ان لا يقع لاحد من الاستدلال اخذنا واه طبع كل واحد
 جزءا اثنين طبع الجزء الخارج بعد اخذنا واه طبعها طبع المجموع ومع ذلك فكل السوا واه لاحد
 اخذنا واه طبعها طبع المجموع اذ هذا الاستدلال بان ان يجمع ليس يتصل بالجزء
 عدم اتصال كل واحد من المواقفين له بالآخر على الثلاثة يتم بان في الجزء الخارج في تقسيم
 المجموع في جزأين ككل واحد من المواقفين له بالآخر على الثلاثة واللا كذا كل واحد من المجموع بل
 كل واحد منهما في الآخر لانا نقول على الاول كجزء من مجموع عدم اتصال المجموع وعدم وجوده في
 في الطبع حتى يتصل به بخلاف كل واحد من المواقفين له ايضا لا يلزم من سواه كل واحد من المواقفين
 الاجزاء ان انفصامها انفصامها عن المجموع الاجزاء ان انفصامها عن المجموع الاجزاء لانها في المجموع
 فلا يمكن ان يفرغ انفصام كل واحد من المواقفين له لانه واقعا مع المجموع في الطبع لا في غيره المجموع ولا
 الا بان انفصام كل واحد من الآخر حتى يصدق عليها انها انفصام مفرد كغيره في جميع اقسامه في التقسيم

التي لا يجوز له ان يغير عدم التفكاك الجزئين لا تقتضى الجمع المركب منهما اتصالهما فيما لا يظفر ذاتا كالحجج
 لا يجوز التفكاك ولا يجازى لظفر احد الجزئين لولا افتقار الجزء الخارج ويندفع كما ذكرنا ما قيل
 من لزوم مساواة احد الجزئين مع مجموع اوجه الحجج كحجج الاستدلال ولا حاجة الى اذنه مساواة كل
 منها واليه لا يتوجه استيفى في الاستدلال لانه يفرق كل واحد من تلك الاجسام للصغار والنفوس
 مع اثنين منها فيحظر بيان الانفصال عليه كما طراه على الاثنين لانه يجوز له ان يغير عدم اتصال
 الانفكاك بين جزئين الوهين لعدم هما لهما الجزئين المنفصلين كغيره في لانه اتصالهما جزئيا الانفكاك
 بالظفر ذات الجزء الصغيري وان استغنا بالظفر ذات الجزئين الوهين على اتصاله في ذات المادة
 مع اختلاف جزئين احدهما عين جزئين الاخر غير متقول فقول اذ لولا جملة آه مواءمة
 محض لا يمكن ان يغير احد اجزاء القيد بالاجسام مجموع الاجسام والجزء الخارج جزئين الفرضيين
 قول لعرضها صحتها ان اريد بحيث شخصه وهرية فالظفر اختلاف البديهة ومع ذلك
 فالشهور فان على جزاء الاثنتين وهو هذا وان اريد بحيث جسمية المطلقة دون شخصه فهذا
 مما شك فيه لانه الوحدة بين المتصل والمنفصل في ذات الاتصال والانفصال في حيثية
 المطلقة غير كما في الحقيقة في جميع الاجسام فلا القدم شخص الصورة في تلك الماتين فلا يفرق
 امر آخر هو استمرارية البصيرة للصورة وهو انضمامها الفانية ايضا شخصها ولو قيل بقدرات الآراء
 المقدارية كما فيا كان وجسنا حسن تدبر قول وادام كين المناع لانه ايج رباقى للمانع
 ولزم كغيره لانه للذات الجزئين الفرضيين كغيره من تفكاك كغير شخصه في الجسم الصغير المتصل

الحاز

اسكان قبول حسيه من الجزئين المفروضين للانفصال والالتفكاك لا يجوز في اثبات وجوده فلو
 الانفصال والالتفكاك في مقترعه او بعد تلك القابلية اما ثبت لها في مجموع الجزئين المنفصلين
 كغيره في الحقيقة واليه اسكان القسمة انما يستلزم تقشير اسكان وجوده في القابلية لا وجوده بالفعل
 اجبه المقصود ان لو انعدم ذلك الجهر المقصود لبيان الانفصال لزم انه يندم لولا ذلك المقصود
 موضوعه اوجه الجسم ويجوز لوان لا يفرق من كتم العدم والضرورة فيقتضيه مطلقا لا في حق
 انعدام العرض بانعدام الموضوع اما يلزم لولا لم يعم موضوع آخر مقام ذلك الموضوع ليعود
 وذلك شايها جواز توارر العائنين مع المعامل الواحد اشهر وهو في حق بصددهم لجزء قيام
 بين الموضوعين مقام ذلك الموضوع او يفرق كغيره في ذلك اللون مما لا اله في الوجود بناء على ان
 وهو الجسم في الوجود في مواءمة موجهة اذ هو يتولى في تلك الماتين في غير استاهته
 بالمعنى المذكور واداه في جميع من يتشاكل في الجسم موجهة في ذات الانقسام لزم انهما الجسم على مواءمة
 متناهية موجودة في الجسم في تلك الماتين في غير استاهته اذ تلك الماتين في غير استاهته اما بنا
 على كغيره اذ لا يتقدم مقداره ولو لا العرض لزم كغيره في الماتين في غير استاهته متناهية المقدار
 واما على لزوم الترتيب بين تلك الماتين في غير استاهته ولو لا بوضع فان المادة يتقسم الى نصفين كغيره
 منها اقرب الى سدة معين ثم يتقسم النصف الاخر الى نصفين كذلك وبكده افرقنا علمنا لهما كغيره
 لوكثره في كاسار النصف كغيره في الاشياء الانفصاليه وجوده لزم الترتيب بين الماتين في غير
 لانهما في قولنا واجب بان الامر شخصي فان قلت فغير كلام الاشخصين من حيث انهما

فان لا شك في حدوثها فلا بد ان يكون لها قوتها كما لو كانت اما هو الشخص والاولاد **قوله** فان لا شك في حدوثها
 لم يكن متصلا به الا كمن لم يكن متصلا متصلا بالانفصال الذي كان له لم يكن بحسب بعض فير لا يشارك
 لازمه لذلك الانفصال فيكون الجسم هو الذي كان قبل الانفصال وتوضيح الدليل ان قابلية الاعداد
 لما كانت متصلا بالازمة ولو كان في الجسم لخصته بطبيعة العدم الازمة وهو ما خصه الجسم بالانفصال
 فاذا انعدم الازمة بالانفصال انعدم مرزوم الرزوم خصه بالفصل او الازمة وبما بعد ما يتبعه الجسم
 الشخص فيكون الانفصال والافعال في الصور العاقله مع تمام الشخص كما **قوله** فان لا شك في حدوثها
 الكلام على قدر تسمية ان القابلية بالتحقيق الاعداد للثلاث هو الصورة وكلها بالاعراض على ان يكون
 على تقدير عدم تسمية له في الحقيقة هو الصورة **قوله** فان لا شك في حدوثها فان لا شك في حدوثها
 الشرح ان زوال الشخص انما هو لان انفصاله وزوال الاعداد انما هو لان انفصاله وهو شخص
 شخص واحد والبقاء هو ذات الشخص التي كانت معروفة للشخصين وان كانا لهما لبيت الا ان
 فلا يكون نسبة الاعداد الى الاعداد الا ان يكون اوله من نسبة الاعداد الى الاعداد انهم يعرفون البنية
 في بترك هذا ما هو والمابين في امره شريكه وبينه وبينه **قوله** فان لا شك في حدوثها
 لوجه هذا الدليل على ان كل طرف من الازمة فيلزم وقوعه في المتساويين على اللاحق فانه يقول اذا
 وجود عدم تأثيره فلا بد ان يكون لاجم موجودا والامر كمن لانه فالوشر في الازمة لا يكون الا الازمة
 لا يبق فيكون لاجم لانه واجب فلا يفتق الى الوشر ولا يجوز شره في المكان اذ لا شك في مكان **قوله**
 لا، لعل الجسم الكلام بالمتساويين من الكميات على اقر الطرفين آه بل من غير الدليل كون الجسم متساويا

المكان فلا يخرج عن حد سره واذ لا يخرج عن حد سره فيكون في المكان مستند في الصلبيات التي هي الصورة
 والوسيلة للتحقق في **قوله** فان لا شك في حدوثها فان لا شك في حدوثها فان لا شك في حدوثها
 الا الوشر سقط التبع بعد التقدير لانه في قوله فان لا شك في حدوثها فان لا شك في حدوثها
 التحليل مستند الى ما علم من ان الاعداد اوله في هذا المكان يسير للعلم من التحليل لا في ذلك
 الا انفسا فيسببه **قوله** فان لا شك في حدوثها فان لا شك في حدوثها فان لا شك في حدوثها
 موثوق عليه الموجود في الية ولم يكن في تلك الصورة في حال وجوده وفي حيث انه موثوق حصوله في
 معين خارج فان في تلك الامور كما **قوله** فان لا شك في حدوثها فان لا شك في حدوثها
 ستم ان تحقق لما في هذا الوشر فيما هو لازم له في غير ستم فان اراد ان يطلق ان شره او كان من
 الوشر فلا بد ان يكون في نفس الطبيعة وبما ان الشرح وقع فلا فيقول لعل هذا لازم لا يمكن
 تحقيق الا بتأثير هذا الوشر في تقدير كلفه عند لا يكون موجودا **قوله** فان لا شك في حدوثها
 لوجه آخر وهو ان كل جسم غير مجموع كجزان يكون سميلا في تقدير كلفه بجوارز الجسم مكان
 بناء على ان الح قد يستند الى هذا ابراج الا انظر الاول هذا يمكنه وقع النظر في **قوله**
 ان ذلك الشخص له مجرد ان ذكره الله فلاب ثراه على كلفه جسم كان طبيعي كحي في اجزاء العاقل
 بالنسبة الى خصوص جزوه مكان فلو لم يكن مكان جزوه لغيره لانه مثلا هذا الجزء جسمه مع
 لا يتغير من وضعه معينا فانه **قوله** فان لا شك في حدوثها فان لا شك في حدوثها
 فيكون ذلك بان كان الجسم هو اجزاء ارضه والارض يتغير من طبيعته من اجزاء الامور

الجزء

مختلفة فان شئت الى الطبع سببا بخلاف الاعتبارات فتقول كقولنا ان الصورة
 الجسمية تلك الاعتبارات **قوله** يلزم اجتماع الصورين آه وفي بعض الكواكب ثلث وفي بعضها
 وربع بعضها خمسة كما لا يخفى وربما يرضى الاول آه بما على لزوم العناصر باقية من
 والصور النوعية المحاذية حال حلولها سرانيا وبها احتمالات ان احراز احداهما عدم تعاقب
 الضمنية والثاني حلول الصورة النوعية في حيز المجموع وما ذكره يقتضي ان يلزم في
 انما وبقوت مثلا الرسم للان ين لا يلزم ان الصورة النوعية الباقية كغيرها فان
 ان يكون باقيا **قوله** ولا يقدر لصف آه فان كان النصف نصف مكان كبير وكذا
 في الثلث والربع **قوله** وانما الحركات الارادية آه والفرق بين المكان والجهة بان
 مقصد الحركة بالحصول في الجهة مقصد الحركة بالوصول اليه والفرق بين **قوله** وان كان
 اعلم ان هذا السير دليل على القوة انما كان الجسم كعليه آه وفيه وجه هو قوله
 واحد منها **قوله** وايضا يحكم للذهاب هذا بخلاف البعد فطر عليه البديهة الا ان في وجوده
 اجماع نوع فضاء ولا كونه كغيره صلا في فضاء في الجملة فبغيره عندهم قال المصنف وبل في آه
 كما في بعضه **قوله** في خبر قوله بان يعطى قطع قطعه على مقدار زوايه ثم يتدلل عليها
 في خبره وان واحدة **قوله** اقول في نظر لان العالمين انهم في النظر على كلام شيخ الامام ان ين
 يلزم بان هذا الشخص ليس بالاشخاص واحدا لا اشخاصا مستعدة ليس لعدم آه ليس بالاشخاص
 في البعد منها **قوله** يحكم للعقد بان الالفاظ المادية لا يكون بعضها في بعض واذ قال الامام عز وجل

الاصح

الابناء وطلق في كافر مكان لوجه **قوله** لا يخرج عن قلاوه او رده عليه لزمه الدليل بحسب حاشية
 المكان بسطح السطح الضا واوجب بانها رتبته في وهو عدم كونه قلا لكونه فيلزم لزوم الجسم
 قلا لكونه في واما يلزم ذلك على ذي العالمين بان المكان هو البعد لان الجسم لزوم البعد
 العالمين بسطح فلا لان الجسم لا يكون لزوم السطح كما في العهد **قوله** للحركة الائمة آه لا يخرج عن
 على هذا يلزم ان لا يكون له اذن والاشتمال الكلام اليه فيلزم التمسك بالحق باذنه الشايع بقوله **قوله**
قوله لان لزوم آه الاصولية يستفاد من ان اذنه البعد منها في القول الذي هو مكانه كونه
 لا كونه في القول له الجسم كونه فلا يلزم ان يتبعه حركة الجسم وان اذنه البعد منها في القول
 الحركة فانها ذاتها ما يلزم اذها فان العالمين هو المكان مستمرا مع البعد للذات قائم بالحسب للذات
 حيزه في عدم قابلية البعد القائم بالحسب كونه ويلزم منه عدم حركة الجسم القائم هو اذنه
 حركة البعد بدون حركة العالم الا ان في الوجه فيستأمل **قوله** ويلزم من آه لا يخرج عن
 لزوم الواجب للذات في الامكان الذاتية مع البعد لاني في الامكان الذاتية وكذا الواجب
 للعقد الذي ينافي في الواجب الذاتية مع البعد الواجب لاني في الواجب الذاتية لا اقول المراد من
 المنافي لزومها باعتبار الصدق والحق ولو كان سببا للاشتمال لا باعتبار الوجود والحق وال
 لا محض بالارتقاء فانها لزوم الثلثة وهو منافق للزوم مع لزوم الاربعه لا ينافيها ولا اشتمال
 لزوم الواجب لعقل انما هو اعتبار الحقيقة ويكفي في ان الواجب ينافي في الامكان الذاتية اذ قيل
 اليه ولا ينافي في الامكان الذاتية للعقد فانهم **قوله** اقول في جوابه لا يخرج ان هذا لا يخرج

بغير العدد الذي يعرض لاجراء **قوله** فاما ثانيا فلما نقول انه ليس اراد بان يكون الحركة في
ما هو كجيب نفس الامر كما هو المتبادر في حق الرشق الثاني ولا يطرر الاستدلال اذ لا قدر ثانيا
هو بان يكون في الزمان في تقدير وجوده ونحلا ولا يجيب نفس الامر ولكن اراد بان يكون ثانيا هو على
وجوده ونحلا في حق الرشق الاول يمنع قول بعض من ان الحركة في الماء والخليط باره في الحركة وانما
يلزم ان يكون باره انما ان كان كذا كانت الحركة في الحلا وكذا في نفع في زمان يجيب نفس الامر في تقدير
الحال **قوله** كما يتصور الحركة في زمان لو كان آه لان مقتضاه الوصول لاجزءه في وقت حصول
حصول مقتضاه في آخر الزمان حتى اذا كان الحركة في ان يحرك في مكانه في وقت حصول الحركة التي
لا يكون الحركة سريع منها وكما في زمان كغيره وجوده سريع منها فيقدر بالسرعة والبطء
يكون مسند الى المعاقن **قوله** فلا بد من امر آخر آه مما اذا جرد ان يكون ذلك الامر الاخر عدم المعاقن
كلية منضاه القوة والمادة فانه ايضا على محدود حال الحركة ما زاد ذلك كبيره فانها يكون الحركة سريعة
قوله وبعد تسمية تلك المقدرة آه اعلم ان المصدا هو محد قبل تقدير الدليل والاعراض ارباع
احدا ما فكله اشراج نقول ان لا يمكن ان يكون الحركة بنفسها يشترط في الزمان ثم قد يكون
ثم اورد الاعراض عليه فاجاب بما نقلت مع بقوله ان الحركة بنفسها لا يمكن ان لا يشترط في زمانه
فربح حاصل الجواب ما عهده الا وصرح صاحب الحما كلات بذلك حيث قال ويجوز بان ثبت في الزمان
لا يتصور في السرعة والبطء وبما لا يتحققان الا في المعاقن فلا حركة الا مع المعاقن واذ كان
الزمان باره والحركة يكون باره والمعاقن لا محالة وقد زاد ههنا ايضا جابان الحركة لو وجدت

اد

السرعة والبطء في زمان كما نرى في نصف ذلك الزمان سريع وفي نصفه البطء فكانت مع سرعة البطء
هذه اشتهر كلامه ولا يخفى ورود المنع على قوله فانه كان الزمان باره والحركة يكون باره والمعاقن لا
اذ لا يلزم من عدم تحقق الحركة بدون المعاقن وان لا يشترط شيئا الا والمعاقن دخل فيه اللزم الا ان يكون
كلامه على ان اذ لم يكن يتحقق بدون المعاقن والمعاقن لا يشترط قدر ارض الزمان فلا يكون في زمان
بارا ونفس الحركة لا وان يكون في زمانه والمعاقن مع نفع في الحركة في الحلا ولا يتصور ذلك **قوله**
فاذا فرضت الحركة آه فدين اذا ثبت للحركة بدون المعاقن مع لانها لا يتصور السرعة والبطء
وبما لا يتحققان بدون المعاقن فيكون للمعاقن في الحركة في الحلا لا يتصور الحركة مع المعاقن
ان لو كان الحلا موجودا في الحركة في غير الحلا فيحتاج الى فرض حركات الثلث على النحو المذكور فالدليل
بهذا الجواب يشهد على الاستدراك وحده الكلام عن اجواب تغير الدليل لا بدفع الاخرين
لانهم اوردوه انما اوردوه على هذا الدليل وهو لم يرد عن فاعلم **قوله** فزعم ان قول المعقن آه
لا يخفى عليك ان يلزم على المعقن في الحركة بدون المعاقن يشترط في الحركة لان جميع الحركات
الثلث بغير الحركة في الحلا والالقي مع كلام المعقن انما في الحركة مع المعاقن محدده لهما
ويكون معنى قوله بنفسها الا ان لا يكون مغز المعاقن لان لا يخفى معتبر ارضه في ارضه الا ان
يشعر قول الشرح معناه ان الحركة مستقلة بنفسها يشترط في زمانه فيكون المعاقن دخل
الاستدراك في مرجع المنع مقدمات دليل قوله وان كانت طبيعيتها وقسره اجابته في تحديدها
مع السرعة والبطء والمعاقن **قوله** الحركة اذ لم يكن في زمانه في الحركة في الحلا وقالوا

ان يبي كلام المخبر في عدم المعاق محمد كما ان المعاقون كذلك **قوله** وكذا الكلام في قولنا
 القابض آه يعني ان اراد في القابض في الحركات الثلثة غير متعاقبات فلما كان هو المحذور لان الحركتين
 يختلفان كما ان يقتضية في الزمان محضاً في الصور الثلثة فذلك هو مقصود المخبر والبراز
 ان لا يتعاقبت زمان الحركتين لصلها فذلك هو اللطاف **قوله** لئلا يكون معاوية بكنية وضع هذا ووقع
 غير المعصوم بغير اشارة في جميع تلك الامور **قوله** بل في قولنا آه لا يخرج ان القابض لا يتقبل
 كتحديد الحركتين من السرعة والبطء بل لا بد من غاية القابض انما هي تقدير هذه القابض تختلف الحركتين
 باختلاف القابض وكذلك القابض يتغير بدون القابض وهو ظاهر بل هو كما لا يتقبله دون منطقتين
 بخلاف ما سعى فامر واحد كات المختلف سرعة وبطء وسبباً في السؤل الصادر في ذلك
 الا ان يبيح يخلت القابض ونقول في هذا تقدير اتحاد القابض لا يجوز ان يخلت المبدأ يكون اتحاد القابض
 القابض في قوة استناده المبدأ الصادر عن قولنا في ذلك الامر هو المبدأ في وجه المحذور هو
 فتاخر **قوله** وذلك الامر هو المبدأ السبب في ذلك الكلام في كماله ولا يفسر في الاستدلال
 ولا قدر يستند الى القابض واذا تعرض الابطال كالتحريم يستند الى الطبيعة والقابض ويزعم بطلان
 كونه الى المبدأ لان تحديدهما انما كان في سبب المبدأ الصادر عن قولنا في ذلك الكلام بل هو
 ان يكون المحذور هو الطبيعة والقابض وقد تعرض الابطال لهما على ان سقى الكلام الى المحذور للمبدأ
 السبب في جميع تلك الامور التي تختلف لهما المبدأ المعاق في الحكم والكيف والنوع في ذلك
 مخبر في **قوله** ولو سلم تسليم آه ويكفي كتاب بحيث يندفع عنه اكثر ما ذكره في ان الحركتين لا توجد في

عدا من السرعة والبطء فلا بد لها من محدود فاذا فرضنا سبباً في جميع تلك الامور في الحركتين
 سوى المعاقون كما هو علم كونه المحذور للمعاقون الذي لا يوجد في الحركتين في انهما ومع ذلك في تقدير
 وجود انهما يلزم وجود الحركتين في غيرهما وجود الحركتين بدون الحد وفي نظر من وجهين احدهما
 من غير وجود انهما يستلزم الحركتين في ذاته انما كما يجوز في الحركتين هو المعاقون المستعمل
 في السبب في الحركتين كذلك يجوز ان يكون المحذور هو عدم المعاقون المنضم الى المبدأ المذكور في السبب
 وبما صل ان لم لا يجوز ان يكون الحركتين الصاندة غير قوتها في مسافة معينة فالتحريم فيكون معين كما
 على تقدير المعاقون المعين يقتصر قراراً معيناً من الزمان فيمكنه في تقدير عدم المعاقون يقتصر قراراً
 اقتصر منه وهذا الاشكال مما لا يقبض عند العقول وبما يحمله لا بد ان يفر ذلك من ليد **قوله** في دفع
 العقول يحكم آه ما صل ان لا حاجة الى ان يكون الحركتين لغيرا موجودة بالضرورة وذلك لان
 الحركتين وان لم يكن موجودا بالضرورة حيث انه في ذاته موجودة بوجود الحركتين فيكون في الحركتين
 من هذا الزمان من حيث ان جزء الزمان الموجود من حيث الذات بوجود الحركتين او يمكن ان يكون
 وقوع الحركتين في جزء من ذلك الزمان فرضنا ان يقتضية ماهية الحركتين فيجب في الامر بما يعلم
 في الحركتين انما الحركتين في كل زمان يفرضه انما يمكن سكونه ولما كان هذا الزمان فرضنا في ذلك
 المفروضه انما يمكن سكون الحركتين فيقع الحركتين فرضه ذلك الزمان **قوله** من السرعة والبطء
 آه مدخلية هذه المذكورات في اثبات وجود الابطال الجزئية بمتبادر وتوحيدها في الادات المعينة
 المضبوط لا باعتبار وجودها فقط **قوله** لا يفسر لاثبات سماه لان انتقال الثواب في حركتين

خروج البرج لا يستقر كون دوائر البروج نحوها بالحركة السريعة او كونها تتحرك ايضا نحو
 لانها تقول لو كانت ساكنة فيكون حركة الثوابت بالحركة السريعة ولا يتحرك نحوها بالحركة البطيئة
 للشوايت واقتراف برج آخر فيعلم ان تقدم برج البرج اكثر قريبا قطعها بالحركة البطيئة رها
 نعم يمكن ضبط حركتها بالحركة البطيئة بحيث يكون في برج البرج حين وصولها الى ذلك البرج
 بعد تمام الدورة بالحركة السريعة لانها لا تعمل كغيرها من الوصول لا في فقط كان عليها الاستعداد
قوله وما جرت به العادة آه جارية في سؤال معتد تقديره لان العادة جرت بان المصدر
 كتسم المقدمات الطبيعية اجاب بقوله وما جرت بها بطريق المبالغة للعلاقة **قوله**
 اقول في نظرها اولا فانها صريحة قد يباغ النظر بتحديد مقدره اخرى من جزيرتها
 فكما كليا ولا جريا انا اولا فان الفلك الكلي عند القصد من كذا كما فهم من شرح آيات هو ^{العقل}
 الواحد الذي لا يتجزأ احد الا من غير فصل الى الافلاك ولا يقصد للجزئية وان يستقر
 بحيث لا يعجز عن مجموع الافلاك عدت فكما للكوكب بله في كل منها في حركته ذلك الكوكب ^{المعنى}
 ليس يجوز له دخل في الحركة المحسوسة في القروان انه ليس يحرك في نظره في الفلك الكلي الذي هو ^{المعنى}
 لان المايد فرقة ليس شئ منها في حركته ولا جرد من خصاص الفلك فيما لم يتصل بالجزء
 بعد تقسيم الاجسام الى العنقوية والعنصرية والفلكية منقسمة الى الكونية والجزئية والافلاك
 كذلك ولا كذا عبارة تدل على كونه في جزيرتها بل بالجزء والمايد في الافلاك الجزئية
 اولا فلما فرض في الافلاك الجزئية ولا ثانيا فلانها هو الفلك الكلي القدر المقصود ^{قوله}

سور كونه من عن الثابت في مجموع الافلاك الكلي والجزء اربعة وعشرون ساعة واخراج كونه من زمانها
 على هذا اذا كانت في غير الكونية والحركة على وجه يخرج عنها كونه من جزيرتها كالفلك الكلي
 ولا يتحضره وقد يباغ في النظر الثاني بانها سقطت من العطار ودرع التعداد بعد عدده
 فكما خارج الكوكب اسقط الافلاك الكلي من كونه اليها في كل في الثابت خارج الكوكب لخط
 ليس نوا على يد فيقات السائر من مثل الافلاك التي يتوسطها الحجر من معدودة في سائر الافلاك
 المشورة فذكره دون غيره كحكم تحت وقد يباغ في النظر من بانها يقصد صحتها الافلاك الجزئية
 في التداوير وخارج المركز بضعها بانها كشمسها فيندفع للادل وفيه جزيرتها القدر ليس
 شمسة دون غيره والمراد بالمجموع مجموع ما ذكره من انفسه فيندفع للثابت وفيه مجموع ما ذكره
 وعشرون **قوله** ولا لا كان اجزاء الفلك الطبايع فالجاء لفساد العلم لما لم يستقر في
 العلول جازان فيصير طبايع الاجزاء خبر واحد والابراو من التاليف في احياءها ^{الطبايع}
 وجزيرتها كطبايعها طبايع الاجزاء انما يمكن لها الحركة الا احياءها الطبايعية نظر الى ذاتها وجزيرتها
 كغيره منسقة نظر الى الصدارة النوعية الفلكية ولا يثبت ما ذكره من تناسخ الحركة المستقيمة نظر الى
 اجزاء الفلك انما يزم استنادها بغير لزام ولو جاز فيفسد مسبة الفلكية وانها في جزيرتها
 بقا الهضوة في الكسب لم يلزم السيل الا الاجزاء وما يستدل على الطالبت هذا الاراء فانهم في
 دون الافلاك **قوله** وفي نظرها مصدر لنظر منبع قوله والافلاك كانت الاجزاء فابل الافلاك ^{الغالب}
 الثابت منبع قوله وذلك الافلاك المستقيمة وهو الثالث منبع قوله فيزم لغيره ليجت ^{محمدة}

زوال ذلك العدم والعدم الذي يتبع زواله عدمه كسب واجبه فيلزم في مستند زوال ذلك العدم
 الى عدم الواجب اما ابتداءه او بوسطه فيزواله تنساع ذلك العدم بلزم تنساع زوال عدم
 ايضا واذا جاز زوال تنساع عدم الواجب جاز عدم الواجب واذا جاز عدم الواجب جاز
 زواله فيجوز المحذور وهو زوال الواجب **قوله** ثبت حدوثها الا لا يلزم له ارجوعه
 الاعراض الثابتة المحققة الوجود والى ثبت محذور عدم ثبوت الحوادث والاعراض القائمة بها
 في ذلك الموضع على جميع الاعراض باحداثها وظهور قوله لوقوع الاثر في الاحكام الوهية **قوله**
 فان الاوقات التي يطلب فيها الرجوع هناك عدمه وانما يطلب الرجوع بين الوقوع معانها
 للزمان وبين وقوع غير معانها او بين الوقوع معانها للواجب وبين الوقوع بعد وقوع الرجوع
 كما حصل في العلة المستقلة بسبب اللاميزين على لواء **قوله** اذا زلزل هناك موهمه
 صرف بخلاف الاوقات كما حصل مع حدوث العالم فان كتحققا كغير الامر **قوله**
 من الاحكام الوهية ان الظاهر ان الامور الوهية اذا كثر منها انزعاجا موجودا
 وامتددها في غير وقتها لان الزمان غير فالذات لا يمكن ان يتسرع الاما فيختلفت
 الامور وقيل الاحكام ليس موجودا سوى ذاتها لعدم وجودها في غير وقتها
 ذاتها في الوجود والسبب بعضها البعض فلا بد ان ثابت ذلك في ذلك **قوله** بان يقال الرجوع
 يمكن ان يكون الرجوع هو العلة الازلية فمستقر الكلام للبر في توفيق وجهه في حضور ذلك الوقت الذي
 هو حادث الوجود للزمان في ذلك الوقت ام اعتبار الرجوع له الا بالوجه **قوله** على عدمه

عز



حدثت آه حدوث الاحكام لا في الزمان حدثت في غير قبله من محذور الوهية تصور واما بعد
 المفروض في الاستدلال بالوجود بالغير وتخصيصه بالوجود للاسم في تصور ولا يقول كيف
 يتصور بل يوجد موضع الاعراض بعد وجودها وفي ثباتها للاستدلال بالوجود لا بعد الموضوع فيكون
 الشرا لا يحكم الوهية الصورية بان الاوقات التي قبلها في حال الوجود لان الزمان لا يتحقق له
 مع العالم لا في متقدمه كونه الزمان في حال الوجود كتحققه في لم يوجد بعده وانما العلة مستقلة
 للرجوع فان قلت لم تحققت قبله في الرجوع بالرجوع فيقول بل في طلب الرجوع بين الاوقات التي
 الا ان في طلب الرجوع بين الوقوعين في الرجوع لا في الرجوع **قوله** في مقام المنع انه بناء على
 لا يثبت له كونه لا يفيد اذ هو الحكم بالغير الزمان **قوله** خلاف ما ذهبوا له او عند جريان بان
 التطبيق في **قوله** سببا في هبوط والاضافات او انما ذكر السبب في الاضافات مع الاوقات
 بناء على اتصال لخصيصة التجرد من عدم الاستيعاب والثبات في بناء على لخصيصة من الاستيعاب
 وجعلها بمعنى عدمه **قوله** هو اول ما يصدر عنه ان يمكن ان يكون الصار والاول
 لم يسبقه على غير ما افترض في الصار والاول بان يكون على ما سلك في العادة **قوله** فيما
 اكثر من كونها مستديرة وجب ان لا يفسد بل لا بد من إمكان سببها في سببها او يشرط عدم
 في ذلك لا يقتل التحريك القسري لما في وقتها من الوجود لا يدل عليه **قوله** انما الذي لم يوقف
 على دوام الحركة ان هذا الذي انما يتوقف على ابدية الحركة وعدم انقطاعها ولا ينافي ذلك مع
 فلا يلزم من حدوثها انقطاعها لان اذا بطلت قدم الحركة حيث بين حدوثها فلا يثبت ابدية



واقطع عنها اذا ثبت ابدية الحركة انها موجودة فبقوا بنا وعلى ان ما ثبت قد مر استيعاب عدمه لان
 اثبات ابدية الحركة باعترافنا حيا فخط الزمان والاركان ابدية ولا مكان وجوده فبقوه قبله كما
 القدر بعد البعد وكل في نفسه كذا في نفسه لوجود الزمان وكذا العدم في الزمان والاحياء
 لا اخذ ابدية الحركة والاركان هنا على ان يبقوا المناقشة على قولنا اوجبه انقطعا على تقدير تسليم
 اوجده حدوث الحركة لم يثبت ولم يبق انقطاع الحركة فانها لا مرز لم يثبت عدم الانقطاع
 بلهما في نفسه **قوله** انما لا نسلم لبطول الجمال حال آه هذا المنع انما يتوجه على التقدير المذكور ولا
 مادة الا احادها من الطول بطلانها وانما بان طلب الجمال كمالا فيهم فخطا به تقدير الدليل
 حتى يتوجه المنع بان ذلك انما يكون محال بعد العلم باستحالة بقول المطلوب فما يحذف لا يكون
 محالا الا ان يصير لصلها فيلزم التسلسل فيقطع الحركة مع كونها مجردا واما الرجا لا يكون الا
 سببي ولا يلزم تقديره في آخره **قوله** فطام لم يعدم وجود الوضع آه هذا المنع يتوجه على
 الاستفاد من قول المستدل فلا يكون من الرجا والوضع واجبا لشيء من طباع الاجزاء والغير والبقية
 عند حازه حيث فرغ قوله فانقلبه عند حازه على تقديره وحاصله قوله فان قلت آه ان هذا المنع
 لنا لاننا نقول فانقلبه عند حازه انما جائزه فانفسه لا مرز في جواز ان يتغير الصورة النوعية
 بحكم الفلك وضعا مقبلا الاجزاء المختلف عن غيرها انما اوجها بانها جائزه بالنظر الى طباع الاجزاء
 ولا شك في جواز النقل بين الغير بل من عدم وجود الوضع لشيء من طباع الاجزاء ثم بعد اثبات
 جواز النقل بالنظر الى طباع الاجزاء واشتباها وقبولا بان جواز النقل يستلزم وجود المسألة

المنع

الطبيعية معلوم انه لا معاقب هوسا لا الدخلى والاني غير في نفسه كذا لم ينع الاجزاء النقل
 الى طباع الاجزاء وذلك بزم ما ذكرنا من عدم وجود الوضع لشيء من طباع الاجزاء وحاصل قوله قلت آه
 ان ما ذكرت هو على التقدير المذكور لا وامن كمنع ان تعذر الا عراض كذا لا نسلم انحصارها في غير
 فما ذكرتم والسند لبقولنا في جزم الفلك صورة منوعة حاله في الحركة الوضعية **قوله** ومعناه آه
 انقصا طباعا لعدم كونهما وجوب الوضع لطباع الاجزاء والنسب عليه انما استلزم الاول الثاني
 ثم كيف الاتكال والسند ما عرضنا من جزم الفلك لا اجزاء طباع لعدم الحركة مع جواز زوال الوضع
 كحركة ما يعتبر الوضع بالغير للشيء **قوله** لا يتغير بطبعه الفوق آه طباعه الفوقا في غير الفوقا في
 لم لا يجوز كمنع لزوم الفوقا بسا لا فرض من عدم الحركة ما سول الفلك فان طباع الاجزاء في حيز
 آه انما لا يلزم ما سولتكم والماع للضمان شرط خارج ككلامه **قوله** فلو لم ينع الفلك
 قد مر من تلك العدم عند قوله قلت يكون كذا الصورة المذكورة آه والسند عليه ثم سلم بطباع السند
 بوضا كذا المقدم والسند سند آخر لا انه سلم المقدم لانه لا مرز منه بعد تسليم كاهو الفلك اذا
 في التسليم انما يتعاقب ما ينع لا يسند **قوله** ولا في سبيل آه ارض سبيل كل واحد من الذات
 ان يدوم الرجا آه فيلزم في رتب **قوله** حتى صار معا رجا آه الظاهر مراد المصنف هو ان النقل
 قد مر على الاستيعاب كمالا ولو تم فاما يدل على مطلق الاستيعاب لا في خصوص الاستيعاب بالذات او
 لغيره لا وجه لخلده يستلزم كمنع الحركة مع العائق كمر لا مع ذلك مع ولا يمكن للارز منه
 في شئ من المطلق لا الذر واما ما وجدته في رتب المعانيه في غير الدليل على تعيينه من الخصم

يتعارف المنع من الدليل على خلافه وذلك بحسب الاصطلاح ليس المنع والسند هذا الوقيع بالمنع
لان منع مقدمات الدليل ليس المراد بالمنع المنع العقوي المقصود اجراء الدليل
خلافه من جهة اصطلاحها **قوله** من يستلزم له كونه عدم المحرر يمكنه من كونه مرتبة والاشارة
هنا مكانه من كونه مرتبة اسكان وجوده في كونه ما ذكرنا قوله لان ارتفاع وجوده في
الاقول من غير ان اسكان الارتفاع اسكان كماله **قوله** لوجود ذلك الاخره لا كنهان ما نحن فيه
ليس من هذا القبيل اذ عدم كماله كونه ما لا يصح له كونه على وجود المحوى الا ان يجرى
يكون جزءا او جزءا للكل وحكمه حكم الكل **قوله** بمراد الملائمة اه هذا منع من كونه
وكذا ما سبق عليه فلا يفتقر الى التعارض حكم مقدماته عدمه في كونه دليلنا وان لم يكن
لكنه ان كان بصحة كونه الراسي وكان له وجوده كماله من جهة كونه اوله في كونه
على ما سبق عند قوله قبل هذه المقدمه مستدركه قوله ان فنشعوا لم يفتقر الاستدلال ولا يفتقر
بعد حفظ تلك المقدمه وتقرير الدليل على وجهه سمي انرفع المنعان غير الاستدلال ولا يفتقر
ان تقر مقدماته على وجهه نرفع المنعان التامه لغير الاستدلال فيقول انما ادخيت الملائمة
بين عدم كماله بعد استتار وجوده في كونه المحوى بعد استتار وجوده ولا يفتقر
محققه على تقريره كونه غير محوى كما يشهد له صاحب القيد عند الزيادة فاذ كان كماله
على كونه كماله في كونه الدليل حتى الملائمة وتم دليلنا وان كان غير محوى على وجهه المحرر المحقق
وتنظر قول ان كماله في كونه المحرر لعله غير كماله في كونه كماله في كونه الملائمة عينها

هذا الوجه من جهة صاحب القيد وكلامه حيث قال وقد يجب عن اصل الاستدلال بان المنع
بين عدم كماله في كونه المحوى بعد استتار وجوده **قوله** بل محوى معين اه غير محرم كماله
يستلزم المحوى المعين كالكسور والجلد المتعارف بين المطلقين وكذا بين المعينين ثابت بلاربية
كافية الطور واما على الاختلاف فلا يتم اصلا وذلك ظاهر **قوله** اول الاسم لما خزه اه
فاحسب الدرر اذ هما جزء من مقدم على جسم المع وهو مقدم عليه لانه فرض مقدماته في مقدم
على نفسه **قوله** كما انظر الساتية اه وهو الصورة النوعية للتر الساتية وكذا انظر المحرر الساتية
نوعية المحرر **قوله** كنهه السيف المحرر اه العارضة للمحرر ليس المراد كمال اول النسبة كالمحرر
كاف في قوله كقطع السيف او المراد بالجدد السيف كمنه الا انهم العبد والاطم من كونه السيف
قوله كنهه كمال الاول اه هذا كنهان المحرر لغيره واذ لم يكن له كنهه كما هو الظاهر عند
يخرج كمال الاول لا اعراض كالمطلوب المشكك بالنسبة الى المشكك فلو قال يخرج كمال الاول
ليخرج كماله كان اول **قوله** من المتعقبات اه فيه ما هو لان المحقق ليس بغيره **قوله**
متنازق لان الاشكال فما زعمه الاشكال غير محمورا قضاء البعاه كمنه العيب اللطيف
الاشكال ام خارج هو كنهه بعد ثبوت الخبر الدبيره لبعاه لانه ما يعتد به كنهه كماله لا يفتقر
ذلك من دليله **قوله** اي لا يفتقر لصوره والصدق فيه تام فان المنع المحرر من المرتبة العمومية
لا تترك الالذات البحت بالعلم المحصور ولا يحصل للصدق بالوجود **قوله** اجراء الالذات
اه هذا الدليل كنهه ثبات في المنع غير محرر لبعاه كنهه كماله الاصلية فاحر ان الالذات

بالوجه المتعارف لا يجب ليحكم بعنوان الاضراء الاصلية او المحرور المحرور اذ يجوز ليحكم بعنوان كونه متعارفا
 بانتملا **قوله** اقول آه وايضا مخصوص سبب الان فانهم لا يعرفون النفس المحرور له
 يحكم بانها باق في اول العر لا آخره منع تبدل البدن واجزاء واعراضه فيلزم ان يكون
 في البدن شي محرور لا تغير بالتغير فيكون النفس في البدن محرور ولا يجوز محرور كون النفس متعلقة
 به **قوله** وايضا محرور لا جوهرة النفس لم تثبت فيما قبله والذليل المذكور هو انما
 غير المحرور بقوله محرور لا دليل **قوله** فلما نظرت النفس في هذا انما تغير النفس اذ كانت النفس
 محرور لا لا لم يكن النفس محرور بل يكون ما يدور فلا ارتباط بين ذلك المحرور والنفس لانه لا رابط
 المادة والمحرور **قوله** لانه في محرور آه مبرنا فيه لان عدم الازدراك الكلية نفع المحرور
 وان كان بالعرض **قوله** فيدل الحلال لان آه لسؤال الاول يندفع ما عتبار السند الثاني
 دون الاول **قوله** على الوجه الذي يخبره وهو ان الوجه الذي يندفع اما ما يكون بالاسم
 مبرور ذلك الشيء في نفسه فيندفع منع ان العلم بالبرام صورة معلوم في العالم ومنشأه
 الصورة وذر الصورة في تمام الميتة واليقين **قوله** فان النفس اذ دليل احده عدم
 النفس جسمانية ويكفي مجرد عيار المص على **قوله** لانه اذا ما يعقل آه اذ الدرر الجسمانية يعقل
 اذ يدرك بوسط اللية والراد به من القوة الجسمانية فان الباصرة قوة مودعة في العينين
 المحرورين كما سيجر ويشير الى كون المحرور القوة الجسمانية لانه لو فراد كما عند قول المصنف
 الطبيعي حيث قال هناك لان القوة المنظية في الجسم تعبد له في الضعف الكمال لانها

العقل

نقد من سطره من كون اسم الاله **قوله** سيما لان احديهما قد يكون طول الصورة المتعارفة
 في نفس المادة وازم للصورة العقلية في جميع المادة والصورة مباء على طول الساطعة في مجموع ذلك
 يلزم اقباع الشئين **قوله** وبسبب الوجه في الآخرة واجن على اتحاد الصورة الذر للصورة في الميتة
 وكلاهما محرور والوجه الذهني وثبوتها في ذلك كما **قوله** واجن على صفات النفس
 في صدر الجواهر في بعض الصفات الحقيقية بخلاف حكم غيرهم وفي بعض الصفات الحقيقية
 جريان دليل غيرهم لان الازدراك متوقف على المقابلة والمقابلة ليست دائمة **قوله** كحضورها
 فإيها آه في تمام اذ انما يزلان بحسب ما يزلان اذ ذلك الصفات الاضائية فيحتاج الى المقابلة
 ولا يكفي في حضور الصفه وحضورها يكون المقابلة بالنسبة للميتة **قوله** ورد آه اي قوله اجيب بان
 صفات النفس آه **قوله** هذا هو الوجه الاول آه نعم لكن احده في اللول على النفس ليست
 وبنها على انها ليست بحاله في ميتة **قوله** فيعلم علوم غير جسمانية آه اجبت في المتغير يتوزان
 في النفس حال واحدة علوم غير متعارفة بالذات غير متساوية **قوله** هو الوجه الاول في ميتة
 يكون حله في الميتة كما ذكره فيهما بقا في اثبات انها ليست بجوهرانية فيقول له وان النفس
 يدرك ذاتها والآخرة وادراكها تما والدرر الجسمانية ليس كذلك ولا يلزم من كلام المصنف في كلامه
 كما روهم في الشرح لانه ذكر دليله واستدل نفسه وهو ذكره في كلامه **قوله** واما العقيدة
 رد لما قال السيد الشريف في رد آه بان العقيدة المذكورة باها **قوله** انما يطالب بعض آه
 ان الظاهر اسم لما فوق الواحد فيقول لو سلم في غير ما ذكره في كلامه في نوع محض في الآخرة

يقال هذا لا يخبر عنها لاحد والعرض الاستدلال في مقابلة قولنا **قوله** المصنف **قوله** لا يخبر عنها
 ولو لم يشخصها لا يخبر عنها **قوله** ولو كانت العوارض آه أي كما اذ عالجهم هذا العوض **قوله**
 اما بالانقسام والحرارة لا يخبر عن الكلام هي تقدير ان يكون لغير واحدة في الازمان وتفسيره
 بعد التعلق بالبدان فلا يصح عدم اذلية البدان للتمسك والتعدد بعد التعلق بطريق التجرس وكذا
 لا يصح قوله وتمايزه في الازمان بالابدان لان المفروض لغير التمايز والتعدد بعد التعلق **قوله**
 مره بظواهر ان وجود البدان كاف لغير النفس وسبب ذلك ما لا بد ان ينقسم الانقسام والتجزؤ لا يتصور
 فيها مادة ويجزئها في النفس مجردة وانما كما مر فلا يتصور في ذلك **قوله** مسخرة في شخصه آه
 فلو كانت النفس متعددة في الازمان وبمقتضى النوع فلا بد ان يكون لها مادة في الازمان بهما **قوله**
 الافراد هي بعض **قوله** ويتم الكلام بما مر آه بان ينقسم النفس من البدان والكرهات العنصرية
 حاد في الازمان فلا يتصور التعدد فيها ولو سلم ما تكلمنا في النفس المتعلقة بالابدان **قوله**
 العوارض وتمايزه في الازمان بالابدان الاما اشكال في ذلك لا بد ان هذه الابدان وبمقتضى
 وسببها لظهور **قوله** قد مر من سلفنا آه فان قولكم انما الخيال لا يخبر عن قديمكم في بيان
 العقود والارادة مقدم اليه فمن لم يردتم للتقدم الذاتية من كنهه لا يفيد اذ التسبق الذاتية لا
 التقدم الزمانية وان اردتم التقدم الزمانية فم وانتم قولكم والاول لا يخبر الا بالماضي بذلك
 اليبوط قلنا قد مر للكلام على اثبات اليه يوط وايضا في سبق الكلام على قوله ان الاتحاد بالهوية
 بالافراد انما يتصور في المادة **قوله** لا يمكن وجود سؤال اه الجسم قد مر بعد هذا **قوله**

٥٥

لا يلزم ان يكون جميع محرم استعداد العدم كك فان استعداد العدم لا يجمع مع فعلية لا تقبل له
 تنا في الاستعداد فعند عدم مفهوم لما وجب انشاء استعداد عدمه بطريق استواء محرم هذا الاستعداد
 ايضا فعند ذلك يجوز ان يكون محرم استعداد انفس ذاتها وبما حال فيما **قوله** يدرك الكلام في قوله
 يدرك الخبريات آه هذا الشارة الى دفع كلام شبه التعريف الذي اردده السيد محمول كلامه الى
 لاصطلاح على تخصيص الازمان بالخبريات وهو كلامه لانه لا حاجة لتوجيه كلام المصنف على ذلك الازمان
 لاصطلاح جديد اذ متعلق بالخاص العام فربما على المراد به ما عد ذلك الخاص واسم استعداد الازمان
 في الموضوعين شارة الى هذا **قوله** ما وبما آه وبها جميعا مع الوجود ضرورة العوارض المختصة
 الاثنى عشرية وبدونها لا يجوز ان يكون الاختلاف بسبب اختلاف هذه العوارض **قوله**
 هي من خارج خبرية آه لان المعاني الوهية للمدرك الواحد لا بد ان يكون من غير غير الامور الخارجية
 الصور الخارجية فلا يلزم الاكراه على من جاز او غيرها في ما **قوله** بان يزيد آه ليس بان يقول في خبر
 الاقطار الثلثة بمرحوم قديمه **قوله** ولما كانت المادة آه بيان الاستيعاب الى القوة الذاتية
قوله والصورة عند ملاحظة آه الظاهر لكلام المصنف من ان البدان على اطلاق القوة لمصوره بها
 لغير تلك الاعمال مركبة لا يمكن صدور غير قوبسببها على غير الواحد لا يصدر عنه الواحد **قوله**
 لغير تلك الاعمال في الاكتمام والاتقان بحيث لا يجوز العجز للعلم والطبيع المستقيم صدور ما عجز
 صدر بالشعور ولما هذا الثبوت كونه عالما والاعراض المذكورة آه مراد على الاول ولا بد من قوله
 رد على الثاني لعل كما ذكرنا من غير ان يشرح هذا المقام **قوله** فعدوا ضرا كعبه آه لا يخبر عن خبر

هو الاعتداء على نيل الواحد للصدر عنه اعران ولا يجوز ان يكون العدم محصلا وكذا لا يصح
 الجذب **قوله** اما هو فغيره من الكبداء وهذا الكلام بناء على ما يستعمل في الكلام والعاذرة والجملة
 مشروعا والاختصاص هو البريد وهو الدم والمخاط غير ان الصورة الغذائية عندهم ابا
 كثر منها قوة عليته **قوله** واما العاذرة آه يمكنه من الاحتياج الى المشقة لا يجوز ان يكون
 بخصيصه بل هو المشقة بفعلها في العصور كما كان خصيصه هو الاحتياط فغيره الكبداء **قوله**
 لم لا يجوز حصول الجمالين آه لا يخرج في الكيفية التي لا عداد غير القوة البرانية وحالة
 الغذاء، وخصوصة النوعية الصورة الدموية في صورة العود المحصل لجوهر البدن ليس يتناول في حال
 مستهذبة القوة واحدة كخلاف ما اذا كانت العاذرة والرافعة متحدتين فانح فرم سهاوي
 محتضن ومما اعدا المادة للصورة العنصرية يحصل تلك الصورة بوجه واحد **قوله** بوجه
 هو الرافعة مكنة في بطنه وهدوما لوجدهم وتختلف حسنها في اوسية اختلف في اولها وتلك
 الاضداد مستهذبة اما الاضداد العنصرية او النور والاول يظهر في كلامهم **قوله** اما الكلام
 آه ايراد القولين من الولد **قوله** الصورة المذكرة آه وهو في فعلها عن المذكرة **قوله** وحملها
 آه ان يكون حكمها جبال شامقة ورياض راقدة وحملها في نفس الا يكون مستغنا لذاتها
 كان مستغنا عادة فلا تم قولك وللانتم باهر اذ هو من الذرع واول السنة اذ ليس للذرع
 عدم الابصار مع تحقق تلك الشروط الجملة في الجمال الشامقة والرياض الراقدة جوارا في
 بغير ان لا يخرج مستغنا واما لا يجوز ان يكون ترتيب الروب على تحقق تلك الشروط بطريق العاذرة

دفع

ونظير ذلك ما قالت اشاعرة لمرئيات حسبها لا احراق عقلا بحيث يتسبب تحنق الاحراق **قوله**
 لم عاذرة ذلك بان العاذرة جارية بان خلق الله تعالى عقيد سائرنا للاحراق ولغيره ما لم لا يخلق في
 قضايرهم نظير آخر لا يمكن انما انبؤا بوجه العود كجوزون العنصر الجوز بها تانس الجواهر العود
 سنها آه في قول الصفاة مع ثبوت العاد انما آه فان هذه الامور يوجب عواز الاقلاب في نفس
 الامر لا عند العنصر مع عدم علم عدم وقوعه ولما راد الجوار العنصر الجوز العنصر في بعض الاوقات
 ليرخصه في الجمال الشامقة والرياض الراقدة ولا يراها في بعض اقسام العنصر لا يخرج بعد ما في وقت
 ولا يعلم عدوما فاللازمة منسوخة اذ لا يجرم في المكان ثم يفسر للامر عدم جرم العنصر بعد ما
 نعلم علمنا قطعا ضرورة انا اذا دخلنا بناه في الرافعة ونرى بعضه وضام البيت ثم نقبل
 اجبارا بها ذهبنا مع اسكانها في بعض الامور وقومها في بعض الاحيان كما هو شأن الانبياء
 فان اجبارهم كحق العادة جارية بوقوعه ويجزم العنصر تحنق في كل وقت فظهر ان اسكان
 لا ينافي جرم العنصر لعدم وقوعه فان عدم زيد كجزء من خبرنا لعدم وقوعه دائما وصوته
 وليس بدينه **قوله** ان كان كمال الشبهة الاحالية في خبره لا يوجب تحنقها لان في التحنق من العنصر
 في نفس الشريك ولا يكفيل انتم في الجمال لان تلك كماله حاله العنصر والتحنق في الادراك لا يقول
 لما كان ارتسام الصورة في كمالها في زمانه لا في كمالها في حال الشبهة لا في الخبر **قوله**
 لا سحاله يعلم الحكم آه يمكنه من الاحتياج الى المشقة لا يجوز ان يكون كماله حاله العنصر والتحنق في الادراك لا يقول
 حاصره عين ذلك الشخص لا في خبره آخر اشعاع الحاصر عين كل شخص تعابير اشعاع الحاصر

غير شخص آخر فلا يلزم في صورة الاضلاع اجماع العلم المستقل على محلول واحد وهو ضروري وروى عليه
 انما هو على شخص آخر وكذا لا يلزم في صورة التعاقب تخصيص احوال على تقدير تخصيص ذلك كالمعنى
 المتعارف اذ احوال شخص آخر ويكتفي اذ كما يستلزم ان يكون له عين على شخص آخر في الشعاع لزم
 اجماع الاشكال الشعاع احوال من عين زيد وعمرو وكبر ذلك الشعاع كاحمال من عين كل
 شخص يتخذ بالهيئة النوعية مع الشعاع كما حصل في عين شخص آخر ضرورة انه شعاع العيون
 بالوضع والشعاع كما حصل في عين من شعاع ذلك العين كما ذكر ان الهواء الشفا الذي
 والذات يكتفي بهيئة الشعاع الدرزي البصر **قوله** كراهية شعاع على ذلك هو الزاوية التي
 سهم المحرور على اجماع مركز البصر والنظر الفروض يخرج الصيغ في الشعاع فيكون
 مع روية الانعكاس كما في روية الانعكاس مركزه والمراد باس اذ اجماع الامتداد والمعاينة
 عدم الاختلاف **قوله** اقول يمكن ان يحاط به في هذا الجواب على ان الكلام فيما اذا كان الزاوية
 كما اذا راينا شجرة في موضع الماء ثم تحركنا مكانا فانما فعلنا بالتحريك في تلك الصورة و
 بانحناءه وتحركه كرسنا ومعلوم ان ذلك لو كانت تلك الصورة منطبقه في شجرة في الماء
 ان لا يتغير بانحناءنا اذ لا يتغير حال المدرك باختلاف احوال المدرك بل يغير ان يتقبل بانحناء
 الشجرة والماء كما في انما بطبعه وطاير ان تعيين الانطباع في الماء لا يتغير بانحناء العين
 كما ذكره ايشة وايضا لزم اجماع الاشكال عين من جهة حيا في الشجرة في الماء فانما لصيرورة
 في موضع آخر في الماء ومعلوم ان تلك الصورة للتحقق في الحال ليست شخصا واحدا بل هي
 احوال

بالهيئة النوعية اذ العلم في الصورة المنطبقه في واحد من هذه الهيئة **قوله** وعرفنا ان الزاوية
 في تمام اذ علم في الصورة المنطبقه في الجليدية هي صورة الصورة المنطبقه في المرآت وطاير المرآت
 على القول بالانطباع كما يكون صورة منطبقه في الجليدية فالمرآت على هذاذهب انما هو الصورة المنطبقه
 المرآت بالذات اذ الصورة المنطبقه في الجليدية صورته واما في الصورة فانما يخرج المرآت
قوله اذ لو كان آه فحينئذ هذا فرضنا اذ فرضنا ان على القول بالانطباع يلزم ان يكون
 هو الصورة مع يلزم ما ذكرنا في التزويد ولزم عدم رؤيتها شيئا فخطم من مقدار سطح الصيغ على
 القول بان الزاوية هو الصورة المنطبقه في المرآت بالانطباع في فرضنا ان هو المرآت
 ذكرناه **قوله** في تقديره من ان لا يخرج احد لتقديره من مع وحدتها اذ تقديره
 مع الوحدة في حاله واحدة في مرتبة بالنسبة الى مرتبين انما يتبع بالنسبة الى المرآت واحد
 الا عوجاج والاستقامة فمتنع قطعها لا يمكن لهما عوجا في حاله واحدة بالنسبة الى المرآت **قوله**
 والثالث في الارواح الداعية ان يمكن لرقي المدرك هو القوة الباصرة ومحررتك القوة هو الغضب
 بل الروح معين لها في الابصار او في سائر احوال القوة هو الروح كونه لا يجوز ان يكون في ذلك
 الروح حاله اخص من المقدر شرط الابصار انما فيه **قوله** وانما اثبات ذلك ان يكون القوة
 الواحدة مدرك للصورة والاعانة **قوله** لا يعلم وجود البصر في مسابله والاول يعلم عدم
 النظر الناظر لها **قوله** للصورة المحسوسة بهذا الاعتبار بغير تصرفه واعتبار الثاني
 ليس يتخلل **قوله** فيما بينها من رتبة الاستحسان ومخلوق **قوله** فيها جلاله في منم اشخ **قوله**

وذهب طائفة اخرى ومنهم الشيخ القبول **قوله** وانما نسبتها المضاف اليه انما هي النسبة لظن طرف
 النسبة المضاف اليه النسبة لظن طرف النسبة **قوله** اما بان يحصر من غيره او غير من غيره راجع الى
 الكيفية وكذا ضمير غيره والكيفية الذي يحصر من غيره هو لغيره والذمير الموصول هو غيره هو المضاف
 والمعتاد ان القائل يقتضيان نسبتها الى الكيفيات بالاضافة وان ينفع **قوله** هو من غيره او غير
 ذلك الشيء وسبب تلك الكيفية **قوله** لانها عمت وجود الكيفيات او لا شك ان الكيفية عارضة
 للغير الناطقة بالوحدانية مثلا دون الكيفية فينبغي ان يكون من غير شي الكيفية قد تعرضت
 العارضة للحرارة والبرودة والسواد والبياض مثلا بدوام الظاهر في بيان حقيقة الكيفية في
 الاعراض الغير النسبية عند المحققين ومنهم من جعل الاعراض النسبية في تعريف **قوله** هيكون
 من الكيفية له لا يفتقر الى الوجود والفرق بين الكيفيات في تعريف الكيفية في الجملات الصادرة عن
 لانما تقول المراد عموم الكيفيات فانها بالمرور في الكيفية معرضة عن الكيفية في الماديات والوجودات
 تحقق المعروض للكيفية وتنبه اليه المرور في الكيفية بالعرض وما ذكره من الوجود والفرق
 فلا يشترط ان يكون عرضا لغيره فلو كانت بالذات لا يجوز ان يكون في تعريفه الكيفيات **قوله**
 فان التعريف اذا لاحظ الاعداد فان قيل قد انقضت عدم الكيفية في الاشياء لان في العروض
 في العروض الاولى فقلت مراد ان العقل يحكم المسألة او بين الاعداد والمقادير والمراد بالمقادير ما
 الركن وكم يكون في تلك المقادير في بعض المسائل اولها والاكتمال بالمسائل بين غير الاعداد والمقادير
 اولها والذات وكذلك غيرها بناء على العرض **قوله** وقد يعقد بعض آراء انما هو بناء على

في العدد

نوع العدد لا يتغير بما دون من الاعداد **قوله** انكم التصديقات لا يتوهم ان يكون المقبول
 العادلا يتصور الا على الاعداد لان قبوله العادلا يتوهم ان يكون المقبول على الاعداد
 وجود العباد فيها لغيره يتوقف على العادلا فيتم ما يدركه كل من انفرادها في كل
 الفرق بينهما وبين الكيفيات بما مع وجوده في الفرق بين المسائل والكميات
 احداهما بنا على الحس بفراده دون الآخر لكونه في المسائل معناه **قوله** وقال
 الموافق ان يفرق بين الاعداد والكميات بالقسمة الواقعة في قولهم قبول القسمة امر متبادر
 القسمة الانعكاسية وهو مخصوص بالكم المنصرفة لان الانعكاس في الكيفيات المنصرفة واقع
 بالعدد وحده كما ذكره صاحب المواضع الى بعض ما يراه بعض الفضلاء ثم لا يرد عليه
 القسمة الانعكاسية بل ينعى عروضا للكم المنصرفة كيف سبقت عليها وتقبلها الكيفيات
 المراد بقبول القسمة قبول اداة القسمة ثم يفرق بين مراد الاعداد باسم القسمة العروضية
 التي هي بحيث يمكن ان يفرق القسمة في هذا المعنى لغيرها صلافة الكيفيات المنصرفة اذ لا يمكن
 في الواقع ليرتفع والا يمكن ان يكون في ذلك لانه لو وجد الكلام بعقل الفضلاء لا يشعرك
 على صاحب المواضع **قوله** وكذا انكم المنصرفة لبعض انواعها وانها الكيفيات المنصرفة
 عارض لبعضها وهذا ما ذكره اسم حيث يتدفع قول اسم واليهما يتحقق لانه الاعداد
 معدوم لوجودها **قوله** كما نلاحظ ان الكيفيات في الفرق لغيرها ليس موجودا في الخارج
 والكلام فيها هو معدوم في الخارج **قوله** لان البرهان الذي آثره انما هو لاجل الحساسة

الموجودة في الخارج شانه اذ ليس فيها امتداد غير شانه بهيئته لوجوده في العبد الغير المتكامل
 الابعاد الجسمانية الموجودة في الذهن شانه اذ ليس القوي المدركة غير شانه بهيئته لوجوده
 بعد غير شانه بهيئته **قوله** لان ساواد لصورته لدر الصورة انه هذا مذكور في حاشية
 صاحب القيد ومع هذا يمكن فرقا بينهم قد صرحوا بان التفات بين صورته الصغرى والكبيرة
 انما هو في جهة مجتمعة الذهن فانه لا يلزم تاد الصوره لدر الصورة لدر الصورة
 كغير صورته الكبر لا بد ان يكون كغير صورته الصغرى لان مجتمعا الكبر وعلى هذا المنوال كلما
 كبر ذ الصورة وتخيلا شانه اذ كانت الصوره كبر فاذ تخيلا غير شانه لانه لا بد ان
 صورته غير شانه بهيئته والا لو كانت شانه بهيئته لم يكن نسبة الشانه الى شانه صورته
 ايجز الى ايجز شانه الى الشانه الى غير الشانه الى صورته غير الشانه وهو لانه لا بد ان
 الشانه الى الشانه الى ان يكون بعدا غير شانه وزياده شانه على لا يجز الا بعدا
 متناه **قوله** لانه كغير جسم التخيلا في غير التخيلا هو الصغرى في التخيلا وهو الصوره
 كما اعترف به شانه لا كجسم الموجود في الخارج على انه لغير شانه لانه لا بعدا في الخارج
 لانه يقول كما يجوز ان يجز في الصغرى في التخيلا بقدر فاص ربطه وعلاقة بالنسبه الى ما هو اتم
 منه بحيث يخرج حصوله سببا لا كخلاف هذا الاكظم على الوجه الخريف ولزم كغير هذا هو
 في الخارج كجسم في بقوت او كجزء في مقياس كذا يكون بعضا هو حاصله في غير شانه
 ربطه وعلاقة بالنسبه الى غير الشانه المقدار بحيث يخرج حصوله سببا لا كخلاف الغير المتكامل

المتكامل

قدرا على الوجود الخريف وليس كغير الشانه هو مخطط في الخارج لا بد لتفسيه من قبل **قوله** بقدر لا يمكن
 يتخذونه قال الشيخ فمخط لانه مخط والسطح والنقطه قد يكون لهما مع فضل من لا يتبع
 السطح والسطح مع المخط ولا قطع مع النقطه فمخط ما جلا **قوله** اقول لانه لا بد ان
 انفا ان يكون له تعال مراده قد يستمر او يعدم تخيلا للمور عدم تخيلا مستقلا او مجردا عن
 وعوارضها بقدرته لانه كما في الصوره التجرد وذلك لانها في تخيلا مع الغضله عن المور
 لان تخيلا مع الغضله عن المور لا يبا في عدم تخيلا مجردا عن المور وعوارضها على
قوله ما ذكره في تعريفات هذه الامور له لو سلم ما ذكره في تعريفات هذه الامور تخلف عنه
 مع كونه به ولا يجز عليه انه مجرد لانه عرضية تلك العرفات ضرورية اخصا كغير كونه به
 والعرضي واذ لم تكن تلك العرفات التي هي مخلصه لتمام النوع حواير كانت او اعراضا
 يميزه عن عرضية العرفات التي هي رذويه كما قد تصدق العرض على ذلك كونه لتمامها
 فاصلة والصلاق على الصلاق على شانه صادق على ذلك الشيء لا يقيد هذا المنوع فان
 على كونه الصلاق على الانسان مع انه لا يصدق على الانسان ان شانه لا يتناول ذلك المور
 الصدق انما هو في اذ كان كلا الصديق صدقا متعارفا اذ يرجع الى الشكر الاول
 يتبع بالصدق خلاف ما ذكرتم فان الكبرى بعينه بل بعينيه فلا يمنع ما يخرج صدق كل الصديقين
 متعارفا صدق كانه على افراد ما هي صفة له فقط الصانع العرضية لا بعض الشيء بل
 العموم والكلية كالتجسيد والنوعية واللابل لانه لا يفرق تعريف تلك الانواع للعرض

فلازم صحو التعريف بهر اول مستدل و لازم بود خبرين في تعريف الخط مثلا انه امتداد
فقط فلازم صحت تعريف الجهر به عن تأمل في الازدواج بالتحقق عدم الصدق والحكم في
كذا الجهرية غير مذكورة في تعريفات تلك النوع فلا يجوز تلك النوع جواهر والا لكان
في حدود هذه النوع فالجواب ذكره في الاشارة كما ذكرنا في هذا التقرير انه لا يلزم
عدم دخول الجهر في حدود عدم صدق الجهر به عليها حتى يلزم عرضتها فان قدر
لنا الجهر حسب حال فيلزم لزوم ذكرها جميعا ما تحتها فلا يلزم كونها جوازا على ان يكون
جنا جميعا ما تحتها اذ يجوز ان يكون تحتها انواع بسيطة لا يدرج تحتها ويكون صدق
عليها صدقا عرضيا بكونها ان تكون تحتها صفة بصديق الجهر عليها صدقا عرضيا
وكيف لا يفر كلام المصدا على وجه تبين على عرضية الجهر لما تحتها مع انه استدلال في اول
على عرضية ثلثة وجوه هذا **قوله** بر اعا قوا آه من غير ليد لا يدر هذا في اصل للذي
يتوجب على الاقرض ثم يذكره في مرتبة ضمني لا يخرج الاحكام عن التخصيص والذو كونه
الاعراض هو المذكور قبله **قوله** ولا كما ان جوازا منها آه لو تم كلامه يلزم في الصورة
الصورة الجسمية والنوعية اذ تقول لو كانتا جوهريين كانتا جوهريين في الميوت الجسم
انتفاء الميوت والجسم فرجيت هو جسم انتفاء للصورة الجسمية والنوعية مع انهم قد روا
لذو الصورة كالدعاء ثم يتوارد مع نقاء الميوت والصورة النوعية تتبدل مع نقاء
فرجيت هو جسم كالصورة الا تعاقب تتكونان عرضيين هذا على طريقها من وعيها

الاشراقين ايضا كغير تقريره نقضا لتفصيلا مع التند **قوله** واما الدليل في صحتها
يكون جوازا في الخط والنقطه يلزم منه عرضيتها بطريق اوله اذ ثبوتها متوقف على تمامها
الجسم وذلك كما في النقطه **قوله** وما يكون اثباتا للشئ آه لزم بعض الميوت فان اثبات
منفقا الى البرهان مع انه مقدم له والحكماسيد كره لثبوتها في عرضية عليه بان تقوم
قوله وقد في لثبوتها آه فيه لزم جواز ثبوتها لثبوتها لثبوتها لثبوتها لثبوتها لثبوتها
العصر فتأمل **قوله** ولا لفظ فيها بالفضل آه لا يبين هذا ما في الاشارة كما سبق في لزم
يكون موضوعا قريبا للخط كالحركة لان الكلام ههنا في الخط الموجود بالفضل
اذ لو كان الخط ذاتيا كان موجودا في الجسم الجاهل وما سبق لا يتوقف على وجود
في الخارج بكونه موجودا وفيها مع لزم الذاتية لا يتبدل في الوجود لا على ما ذهب
بوجود الطابع في الخارج فتدبر **قوله** المصدا وليست للاطراف اعدا كما كان الا ان
تقديم هذا القول على قوله كلف الجهرية لولا ان ثبوتها لثبوتها لثبوتها لثبوتها لثبوتها
على كونها عرضية **قوله** اذا قايما فلها جواهرها طول آه فيه اول لان المتأقنين بها نفس
كثير في حيث الانقطاع لا في حيث الجهرية موجودا في ولا تدخل الجوهريين وثانها لزم
كلامه يلزم السطح الجهرية اذ استلزام العرضية ان لولا قايما في حيث العنق يلزم تدخلها
كما تقريره في ان السطح للعرضية في الخارج فلا يخفى على الجوهريين الطبيعيين اول لفظ الاول
يلزم انقسام السطح عنها وعلى السطح يلزم تلاقي جوهريين ولا يجوز تلاقيها عنها

استحالة التغير في غير نفسه في العنق لا في الجسد هـ وعبارة اخرى
 من غير ان يكون من اهل ان ينقسم عنها فيلزم تدخل العقين او لا ينقسم فيلزم الطرح الجوهري
قوله بمغز عدم الملكة انما قيد الاشارة بمعنى عدم الملكة لان البنية ما هي
 خواص الكون فان الجودات وغيرها ايضا مسلوحة بها لتساير **قوله** بخبر متحدة لا اواردها
 هذا ينبغي ان يحس كذا عند حياض الدار لا عند جوارتها وهو خلاف البديهة **قوله**
 اعدان الاشكال آية في الوجود مخصوصا بغير كونه في الوجود والبرودة كونه في الوجود والبرودة
 ويكفي في في الحوادث والبرودة هما مستومان اوليان في الشكل كذلك **قوله** فان
 يمكن ان يحس بان لا حجة بالجوهر مع الحوادث في الجاهل البدييات ويرجع الى
 الوسطا في حيث زعموا لا موجود في العالم بربطها حالات وادام **قوله** والجوهر
 تلك آية في نه محسوسة هذه الكيفيات مع عدمها في الخارج عن تصورتها ان محسوسا
 يقال بالسير بوجه في الوجود كغيرها على غلط في فهمه بعد الاخذ بفرقة ترتيبها في العلم
 في الخارج **قوله** كيفيات الازلا وسطا آية اذ اثبت تغير الاطراف للشكل من غير تغير
 الاواسط بوجوه اعدانها لا في الوجود ولا في الوجود **قوله** والشكل مع الاطراف
 اذ يوجد في الطرف مصداق حقيقة والوجود في الشكل مضادك وهذا يرجع الى الجواب الذي
 وثاينها انما تعلم بديهة ان لا يغير الشكل بالاشهاد او ادمها ولا اسودا بالاشهاد
قوله لاقول ليس شئ آية لا يغير ان تغيره في الشئ والكيفية تسير في تغير الوجودها وحالها

على مقتضى الجواب اذ يوجد كغيره في الكيفية من غير ايجادها تضادها في الوجود
 الشكل ايجادها في التضاد ولا شك في هذا الايدل على تغيره في الكيفية كغيره في
 نعم لو منع عدم تحقق جنسها ايجادها تضادها في حقيقة في الشكل بناء على رغم الحاضر لا في الوجود
 مغايرة الشكل للكيفية فلا يلزم تغير جنسها كما جعلت جنس الكيفية فهو غير محسوس
 ايضا فلا يغير الشكل ولا يغيره في كونه اذ اذ ان يغير لفظ جنس الاشكال على هذا
 او ما يغيره وهو غير عده لغير الكيفية لا في نوع لفظه من غير تغيره مع عدم
 يفت بهذا الطريق تغير الشكل للنوع المتوسط في الكيفيات كغيره من الاشكال على
 المعنى والاقراض عليه في غاية التعقيد بل لو اريد ذلك لغيره في النوع كما فعلناه لو لم يكن
 سكايرة **قوله** وقد يجب عنها بانها الوضع آية حال الجواب كسب الظاهر في انما
 يرد على فعلها في الكيف وانما في جعلها في الوضع فلا يغير عليه في الوجود في فرق ان
 الراد انما في مقوله الوضع عند بعضهم في نفس ان يستواء وضع الاجزاء ولا يتواءم
 في الكيف عند بعضهم في نفس ان يفتقر الى كنهين تابعين للاستواء والاستواء فان اردت
 بها المعنى الاول فيقول بما لبس ما خفيه وان اردت المعنى الثاني فتكونها للموسيقين
 غيرم وهو في اعزها باليسر لغيره في الوجود **قوله** ارجع الى المعنى الثاني
 والتفرقة لازم لجميع التخلقات لان الجزء ينقسم في كل واحد من الكيفيات المختلفة الآراء
 واما هذا استقيم قوله وبالعكس آية **قوله** الثالث ان الاشياء من غير وجودها كغيره

بالوجه انما يدل على اختلاف آثار الشمس وضوء النهار والقطر مع الكلام في اختلاف
 احوال اسموية والعصية فان قهرا اختلثت انما وضوء الشمس وضوء النهار بل وضوء
 الحركات اسموية والعصية لان اثر كل ضوء لانهم لا يترك كل ضوء ولازم لحرارة ما هو
 له طبا في ضوء النهار لانها طراقتها باطل ضرورة تخف عنها اذا كانت البسيطة كما لا
 وايضا لا يثبت سبق حرارتها الحركات النارية والسموية مما يشبه لانه الحركات النارية
 السموية الالهية لا تتخلل جداول المراتب النارية عند انما حرارتها مساوية
 لانه حرارتها الشمس مثلا ولا يترك في الضوء لانها فان في الاول والمراد بانما الحركات
 من غير كونها انما هما احوالها والوازمها وانما في غير قهرا لانه والمراد في انما لازم
 كما يدل عليه ما حصل الذي ذكره اسم لا يختران اختلاف اللوازم لا يدل على اختلاف اللوازم
 بالهيئة وهو المطلوب بل على اختلافها في الجسد وانما يدل على اختلاف اللوازم بالهيئة
 ثبت كونها لوازم الهيئة كغير ذلك غير تام **قوله** ولا يتجوز الاعتقاد انما استقامت
 الاضائة فيكون حركتها في جوارح ذلك وانما العلم الامر **قوله** كذا واحده ويكفي في
 انه يتخلل كغير ذلك لا جلاله لا بد من ضوء شديد ولا يصير بالضوء الضيف فان تفاوت
 راجع الى الشدة والضعف لا الى الاختلاف في الهيئة **قوله** يدل على ان بدن البيت آفة
 لف ونشر مرتب **قوله** انما الغزيرة آفة التي حصلت للنبات والافانج حصلت
 للجوان محوسية كما قاله الساعات بالحرارة الغزيرة آفة لظلال الحركات على الساعات الغزيرة

لا

لا يتلوه بعد كما لا يخفى **قوله** انما الطور مائة القطر بل للذرة من فرض التقدير
 بحيث يكون مركز العالم على محورها وفرض الخفيف الضفاف بحيث يكون مقعرا مما سطره
 فانهم **قوله** انما حركته آفة فيهم انما حركته في الكلام من غير انما الحجاب بل يتجوز في الجوان
 الالهية المقدسة بغير انما حجاب ما ذكره ولا يخفى لظلال ذلك لانه المقدسة انما اوردت في
 لغير تقدير الماء لم اعتبر ما في سائر الالهية فقط وحده الهواء بالنسبة الى الماء **قوله**
 وحده الحجاب كما اوردته آفة غير ما ذكرنا لانه التقدير مطلقا لطلب المركز والخفيف **قوله**
 انما في السوائل لانها لا ترضى والوازمها اذ فرضنا عند محورها لانه دخلها وتبعها لم
 الهواء لان المحيط بحالة الطبيعة هكذا اوردته على تعريف الحق الاضائة **قوله** في موضع
 ذلك لانه لا يخفى انما حركته لما حقه كغيره من التقدير الضفاف والخفيف الضفاف اذ اوردت
 والمحيط لم يتحرك عنهما بالطبع بل باعتبار انهم من ذلك المكان الطبيعي للمكان الاخر
 وكذا المكان الطبيعي للهواء هو المحيط بالحق الناري اللهم الا انما ذكره انما حقيق اذ
 ذكره هنا مما يشبهه مع القوم **قوله** اولها وبالذات آفة الظاهر لانه الاضائة حركته
 اذ صدور الحركة والكون غير سيرة اولها وبالذات بل انما وبالعرض ويكفي في الحركه لانه
 طبيعة القوم بالنسبة للحركة والكون القوي من اذ طبيعة القوم بالنسبة الى الحركة
 والكون لا طبيعة من اذ طبيعة بمسار صدور الحركة والكون بالذات فان
 الحركة عنها هو اعطى القاسم **قوله** حركته آفة الى الطبيعة اذ القاسم هو الطبيعة اذ القاسم

هو الطبيعي اذ الفاسد ينقض الحركة القوية اذ كان الفاسد شعور و ارادة فاهر في الحركة
 الاثنية والوضعية دون الحركة اذ الحركة الكمية تحرك المتحرك الى جميع الجهات وبنون
 المتغير هو الحركة المتغير بكمية الى جهتين مختلفتين وفي الحركة الكمية لا يحرك المتحرك بكمية الى
 جميع الجهات كما لا يحرف قدر **قوله** هو الضوء والانعكاس الاطراف آه واختلوا في ان الاض
 به النقط والنقط والخط والخط من جهة ام لا واحتجوا انها مبررة لا واسطة بانها تدرك
 بالحن من العظم والصفرة وما ذاك لا بأس بان يطلع اهدما عظم من سطح الاض
 الاحاسر من وسط الاحاسر بالطين وفيه نظر اول ما يلزم من ذلك الا ان يكون الطين
 وانما ان لا واسطة في احوال تغير **قوله** والبصير يدرك اللطونة آه فالطونة تدرك
 الحركة واللبونة تحت يكون فان البصر انما يدرك اللطونة آه فالطونة تدرك الحركة
 في السيلان واللبونة تدرك الحركة **قوله** وان ارادوا بقول الاحسان ان يجمع اه ليريد
 الاستعداد ثم اذ يجمع البعض لان خال الماده غير مجتمع مع الفعلية كما انما قيل **قوله**
 في السبايض آه فاحتمل ان ذلك هو شرطه فقد ظهر انه لا يشاء آه بل ان في غيره
 عند مقابلة جسم المضير كشيء ذاتية على سطح المرء غير السبايض والسواد وسائر الالوان
 على اشارة الى المصير ونوعه السبايض **قوله** هذا جواب هو آه هذا الدليل انما يكون
 في نقل التلصق باعتبار القوة والضعف ولا يجوز الاضلاف الاولية والاولوية كما لا يخفى
قوله والثاني الامر الذي ذكره هذا الدليل في تقدير تامة لا يبطل التسلك في الذاتيات

الاولية والاولوية لانها تستلزمان التناقض في حصول الاصل كاصح السيد
 الطالع بر ولا يبطل باعتبار القوة ايضا اذ اجعلت عمارة ما يلزم كثة الاشارة الى
 السيد في الاشياء **قوله** فان الضوء هو آه وكذا ان يحذف من الكواكب **قوله** لا يصفوا
 ذلك آه فان شرا من الاجسام الكيفية كاسم المرء في مسافة حركتها الا اذا كانت بقية
قوله في حركة الضوء آه فيجوز ان يحذف لطبيع مختلفة طبعا فيتحرك طبعا الى جهات ستة **قوله**
 كالعلم والجمد المركب آه لم يتحرك في الوهم لانها في حيز القصور فيكون وانما
 وفي ترك هذا مرد لما ذكره في شرح المواضع حيث اخبر جازع التعريف **قوله** فان قيل علم
 آه لا ولا حذف لان ثباتها هو بالوجدان ولا يمكن دعواه في الواجب **قوله**
 اجيب بان العلم بالاشياء كونه قلت قدر من هذا الدليل فيفرض ان يكون للعدومات
 عليها بثبوت وجودها والطباع في قوة مدركة واذا ضم اليه العلم بالفرد والوجدان في العلم
 معلوم لوجوده وانطباعه في الوجود وانما في ذلك الوجود الانطباع في قوا المدركة
 فلم يدل عليه ليدرك كونه لما جزموا بان ذلك الوجه الانطباع في القهر المدركة لا يكون الا
 وقد علموا بالوجدان ان اذا علمنا شيئا خارجا عنها كان لرفع ارتسام وانطباع قواها
 المدركة حكما بان علمنا بالاشياء الخارجة عنها انما انطباعها وجودها في ادعائها هذا
 ما ذكره السيد في تحقيقه في هذا السؤال وقال في غير ذلك كاشية واذ تحققت بالاشياء
 ان لا نقض على الدليل فيحتاج الى تميم فذليل ولا يخفى عليك في مدارج الجوانب

الاول

الا مذكوره الشارح فاذ لم يفسر كلامه الا تقسيم العلم الى الحصول والخصوصه وبيان الحصول انتم
 وخصص الدعوى بتوجهها الى المنه بل ان القاطع فرادهم القول بالارتقاء فحق
 تعالى وليس شئ في ذلك لا يوجب له الجواب اما الاول والثاني فظاهر ان
 ظان يخصص الدعوى لا يفيد ضرورة من غير ما يعقوب الا اعتراض اذ ليس الاعتراض الا ان
 خاص واليدلي في كونه واما الرابع فظان الصواب لم يعد يخصص لليدلي القضا
 واما كان ذلك في الطنسيات ثم حاصل اذ ذكره السيد انا وقت علمنا بالاشياء المنجزة
 بجزءه حصل ارتقاء وانطباع فينا فاذا خصصناه الى قولنا ان الانطباع في القوا
 لا يوجب العلم حصوله عننا بالاشياء ويجوز بالانطباع ولا يختران المقدرة الا
 لا يجرى في غيرنا اعرابا لوجب فلا يخصص قول السيد في كونه للعدوات الحكوم
 عليها الى قوله في قوة مدركه ثم اذ لا يزم من اليدلي الا ان للعدوات نحو وجهه واما
 بطريق الانطباع في قوة مدركه فلا وكذا وجد في الذر فعل فيهم ثم ايضا ولو سلم بزم
 ار علمنا بالاشياء المنجزة انا هو بانطباعها وجودها في ذاتنا فلهذا ان يخصص
 وجودها ذهنيها **قوله** فلا يوجب للعقل المجموع انه لا يجرى له ايضا الشئ الثاني ودعوى
 البداية فانتم على تقدير بل في الحقيقة بالمعنى في جميعه حيث هو مجموع كما هو الظاهر من
 ح مذكوره اشياء من دفع الظاهر ان الراد في كلام الامام حيث قال في خبره في علم
 مستعدده فلا يجمع آه وايضا احتج المشيكون بتجديدهم في ثبات لا يخصص احد
 ٥٥

في الاخر **قوله** الصا و معرض لوجه صفة فيه آه هذا ما يصدق على قول الشيخ **قوله** المثال
 دون القول بحصول الاشياء لنفسها ما هو هذا التصديق والتمسك ان الغرض من كلام الصا
 الاول **قوله** ان الاشياء ذات آه لا يخصص لها هذه بالمعنى الخارج عن القسم لا سيما في انتم
قوله ان العلم بتيقنه آه صمد لك للاصفونا في الواجب للوجه والتمسك في الواجب العلم
 لا يخصص ذاته **قوله** في العلوم التصديقية آه في عدم جوازها في التصورات محض **قوله**
 واما الضروريات آه هذا اذا كان العلم الضروري متعلقا بكلياتها كما هو في العقول واما
 اذا كان من غير كليات المحسوسة فاستعدادا مسالمة الحواس وارتباط الاصول **قوله** يستحال
 الحواس من غير كليات المحسوسة باطلا ولا يلزم الدور او العقل لا يثبت في وقت على
 التصور **قوله** قال الصا وباصطلاح يعاقب آه لا يخصص العلم قد يكون من غير الصورة
 كما هو في التصور عند المدرك والادراك قد يكون من غير الاحساس كما ذكره السيد والعد قد يكون
 ايضا بمعنى الادراك المحض كمن لم يكن بمعنى كلام الصا كما يدل عليه عبارة طهرا العلم
 الاول يعاقب الادراك معناه في جنس النوع وقد يعاقب معناه في النوع كما اراد بالعلم الادراك
 اكلية **قوله** عسى لم يخصص مجرد آه في التعريف في الشرايع من كونه ذلك الشئ مجردا
 او ماديا كمنه **قوله** في قوله صلا في ذات المدرك او في التمسك به **قوله** لان الاعتقاد بالغير
 الاول آه فان الاعتقاد بالغير التعيين لخص مطلقا عسى الصدق الاول على النظر دون الثاني
 والثاني على التصور دون الاول لصدقهما على التعيين **قوله** لقول في النظر غير شرط
 من العلم بالغير
 اهم التصور والتعيين
 والتصديق مطلقا مع

بطرف غير بين قولنا حاصل قول المص بشرط ان شرطه تحقق النظر ووقوعه آه
 الامور المشكوك بها وانظر في العبادات وما يرد على النظر ان المصطلح الاول على شرط
 النظر ان الشرط الاول وحاصله ان يمكنه ان يتبين مقدمات حاصله لما تحقق
 يحصل مطلوبه فحق النظر ان شرطه ما حصل للناظر ذلك ولا يخفى ان شرطه
 الذي له الثاني بانما يلزم حصوله كما حصل للنظر في كل حصوله قبوله كقولنا
 يرد على الدليل ان شرطه الثاني ما اوردته ٣ ولو حصل قول المصطلح ان شرطه
 النظر سببا لعدم الغائية فيحسب جميع ذلك كما لا يخفى قوله وهو ظهور الغائية في
 هذا من حصوله كجسديه ولو حصل مطلق المحضور وان كان بعنوان ان مطلقه
 النظر ان يقع ذلك ان طلب المحبول مطلقا قوله قلنا لان له القاع الموقوف
 بيان ذلك ان القاع الموقوف في حال عدم الموقوف عليه ليس هو القاع الموقوف بدون
 عليه حتى يكون محال لا ليس هو القاع الموقوف حال عدم الموقوف عليه الا القاع الموقوف
 الكلف باختياره وقتا لعدم الموقوف وكان محتملا في القاع وجود الموقوف عليه
 عدمه نعم القاع الموقوف في وقت عدم موقوف عليه يجعله وقتا لعدم الموقوف عليه
 وصار عدم الموقوف عليه واقعا فيصبح كغيره كالتكليف لا يتعلق بالقاع الموقوف في وقت
 صار وقت عدم الموقوف عليه كغيره كالتكليف فان لم يرتفع القاع الموقوف في وقت
 النظر كما يمكنه للتعبير غير كما وقع في النظر لا فرق بين قولنا القاع الموقوف وقت

النظر والقياس الموقوف في عدم الموقوف عليه والقياس الموقوف في وقت المحذور مثلا بناء
 ان وقع في المحذور انقضاء كماله الاول والثاني بحال فحق الثاني انما لا يقع
 الموقوف بشرط عدم الموقوف عليه فيكون محال لا يلاحظ الشرط بحسب شرطه قوله
 والامر بالموجب كانه هو الظاهر كون النظر ما هو شرطه لا يمانع كونه واجبا عقليا كيف
 القائلون بوجوب عقلا لا يتصور الاوامر الشرعية المتعلقة بوجوبه ولا يمكنه ان يقع هذا الامر
 الاثبات كونه شرعا وذلك ثابت منها لا نفق كونه عقليا حسبها لا سلب بها اذ الواجب
 الشرع والعقلا متضادان فيهما من الترتيب قوله واجبات المقداراه الطمحين
 مشتركة بين الاثبات عين واما الرابع ففيه على الاقوالين ثبوت عدم التعارف تعريف
 بمقايسته ما ذكرنا فيما سبق وكذا في الثاني منها تعاكس اضافي النسبتين كقولنا وقد
 يثبت بطلانها في محكمه فاما في الثاني على الاتصال الرابع عندنا يصير الكلام هكذا فان
 قبل نسبه ذلك كمال الشخص كمال النسبه الذي كانا في الشخص بالفتح لا بد ان
 متميزة من نسبه ذلك كمال الشخص كغيره اذ غير ذلك شخص بالفتح حين يصير
 يكون حجة لتخصيص غيري ولا يجوز ذلك التميز قبل كمال الذكر كما في الشخص
 والكنته في تبيد الاشياء سلفا لانه واحد التعليل في غير كلامهم وفيه يمنع اولا
 يمنع الواحد نسبة خاصه للمعول الواحد هو الواقع على ما هو المقرر والعلة
 الاوله ومعول الاول نعم يمكنه رفع هذا النقص في تخصيص الدعوى بالواحد في نوع تعدد

للنظر

مستعد الشخص انما المظهر شخص فالشخص انما هو الماهية والخصص مقصود الطبيعة
 فخصر الحمال لانه الواحد لا يتميز بشئ الا بشئ الماهية النوعية نعم كقولهم متميز بالشيء
 المحض الواحد او بالخصر لانه لا يخرج من النوع بل هو في جانب ذلك الحمال
 المشخص اما بما هيته او بما هوها او احوال وقد ثبت بظانها بل ليس الا في غير الحمال
 حيث شرطنا ذلك الحمال ان يخرج في غير محله احد ما شخص الا في غير محله
 ويلزم المطلوب من كون الموضوع في جملة اشخاصه لا يكون في جملة اشخاصه
 والايه الفاعل الالمبداء الفياض غير لما ثبت في المحل من فعل شخص
 العرض ثبت المطم اذا يعقد ان شخص مدعى القوم هو الماهية
 في احواله الفاعل عليه لانه فرغ من المبداء الفياض

وحاصل الكلام في هذا هو

المكتوب
 في
 سنة
 سنة الفريز

بسم الله الرحمن الرحيم
 فان قلت لم يجر كلام المصنف ما يندفع عنه الحواجز ان وهو ان الجواهر المماثلة استغنى عنها
 جوهرا تفرقة ذات فعل وهو العقد او ذات تعطف وهو النضر قلنا لان المفارق والمقارن
 كلما اطلقوا ارادوا بهما المفارق عن المادة والمقارن لهما وادعوا له المادة من خواص الجسم
 بدونها وادعوا لفظ المادى والجسمان من جهر الزاويين ولو صفا الكلام في الظاهر وحدها
 ما ذكرتم لم يستقم لان مقارن الجوهري هو غير خواص الجسم لانه الواقع ولا في زعمهم اذ لم يجر
 ان مقارن الجوهري هو انما يتجوز في الجسديات ولا بد من ذلك اذ مصدر الكلام للجوهري انما
 في الجسم اذ لا يفرق في الحاشية لم يستقم في بيان انه اذا لم يتجزى مقارن الجوهري خواص
 وحدها المفارق والمقارن للواقيين في التقسيم على المفارق من جوهرا جز والمقارن لم يتم
 التقسيم اذ اولاد فلان قولهم في النضر والنظر مفارق لم يعنى صحيحا بل انما يتجزى مقارن
 المعنى وانما ثانيا فلان ما قص قولهم ان المقارن المركب في حال والمجر المنفرد في الجسم انما
 جوهرا كذا ذكره اللام وحصرهم بحال والمجر في المادة والصورة واما اذا اخذنا المفارق
 المقارن في المفارق عن المادة والمقارن لهما في يستقيم الكلام لان المادة من خواص الجسم
 زعمهم فالعقد والنضر انما يكونان مقارنين بهذا المعنى للبرية فان دفع الحمل للامل وكذا التقاطع
 المركب في حال والمجر من خواص الجسم قطعاً وكذا الحال في الصورة والمادة فان دفع للمادة

بها ظاهرا سياتى في شئ ولا يخفى انه يندفع ايراد اللام في التقسيم كما اثرنا اليه فوجز ايراد
 ايداد وعدم التعرض لدفعه لانا ان دفعه على هذا التقدير فبالحاجة لا التعرض لمكانة
 خلاف الظاهر او ظاهرا سياتى الكلام رد معترف بوجوهه واما لا ندفعه على ما يعنى من غير
 وهو نفي كضاد المقارن المركب في حال والمجر في الجسم على مراده اذ لا بد من ذلك
 في الجوهري المركب في حال والمجر من خواص الجسم المحلول مختص بالجسديات من خواص الجسم اذ لو لم يكن
 المحلول مختصا بالجسديات لجاز ان يكون العقد والنضر مركبين في حال والمجر في النوع
 حصرت في جسم اذ لم يندفع في جز والعقد والنضر بوجوهه اذ ادعوا في تفسير جز والعقد والنضر
 ولا شك انه ايراد اللام في هذا المعنى لا يندفع بحال المفارق والمقارن في المقارن عن المادة
 والمقارن لهما وان كانت المادة مختصة بالجسم كما لا يخفى ووجه مرادهم من استقامة التقسيم
 هذا الجهر المحللين الى تعيين عند الازدواج الابرار ايضا هذا ولا يندفع عليه ان يرد في شرح
 هذا الجهر المحل لوجوب استقامة التقسيم لصلالان المادة وان كانت مختصة بالجسم على تقسيم
 المادة التي طرقت في التقسيم للجوهري الدر على جوهرا جز ومقارن هذا الجوهري من خواص
 الجسم على زعمهم فاذا لم يمتق فرق بين المحللين في ورود المحللين وهو ما شاب الجسديات العلوية
 على ثلاثية العنونة فقله قال اللام فالظاهر ان جوهرا كلامهم على غير ما قرناه اولاد وتوابع
 اذ لا بد من حكاية الكلام في المفارق عن المادة والمقارن لهما اذ لو لم يجز عليه من خواص الجسم
 ذكره المعرض لم يستقيم الكلام لانه الواقع ولا في زعمهم اذ لم يدعوا ان المقارن الجوهري لغير

فمنها ما يحسم واما اذا حمل عليه فانها تستقيم على زعمهم اذ معارفه مخصوصة بالجم والتمتع
 في الواقع كما ذكرنا ولا شك في هذا بل يحسم اذ لم يكن مستقما لانه الواقع ولا في زعمهم ولا
 مستقما على زعمهم وان لم يستقيم في الواقع فالخير عليه لان التمتع وعلى هذا النقص
 ما ذكرناه ونظروا عدم تعرضه ليدفع ليراد للمعام فان قلت كما قررت لا يراى ان
 من اطلاق التقسيم على زعمهم ايضا لا يطلاق في الواقع فقط ايضا فما الفرق بين هذا النوع
 التوجه الاول اذ في الاول ايضا ما وجه الكلام على انه لا يراى وجه التقسيم على هذا النحو في الواقع
 بل هو وجه تقسيمه كما في الثالث قلت المراد من وجه التقسيم على زعمهم في التوجه الثاني تحت
 زعمهم بالنظر الى مجرد قولهم المفاخر في المادة هو العقدة والنفس والمعارف للمادة هو
 المادة والصورة والحجم مع قطع النظر عن المادة التي خرجت من تقسيمها بالاجزاء
 حدها من ارض وعبارة اخرى تحتها زعمهم بحسب ابد النظر والاحتمال انهم لما لم يدعوا ان
 معارفهم وخواصهم فحسب تقسيمهم على ما ذكرنا المتعرض لسير له وهو يتناول اصلا
 بطولان بخلاف حمله على معارفه لانه لا يسير بهذه المنازلة في تصور زعمهم هذا التقسيم مجرد
 في المادة فخرجوا من حسم زعمهم في المادتين التي خرجت من التقسيم به وعلى طريقة
 المراد اندفع الا يراى وبان الفرق بين الوجوهين وما قرناه ظهر له لا يراى للمعام عليه

كل من الوجوهين السالطين برعليهما معا فليقدر
 لا حسمين طالب كلاهما في قوله



هو القساح العليم

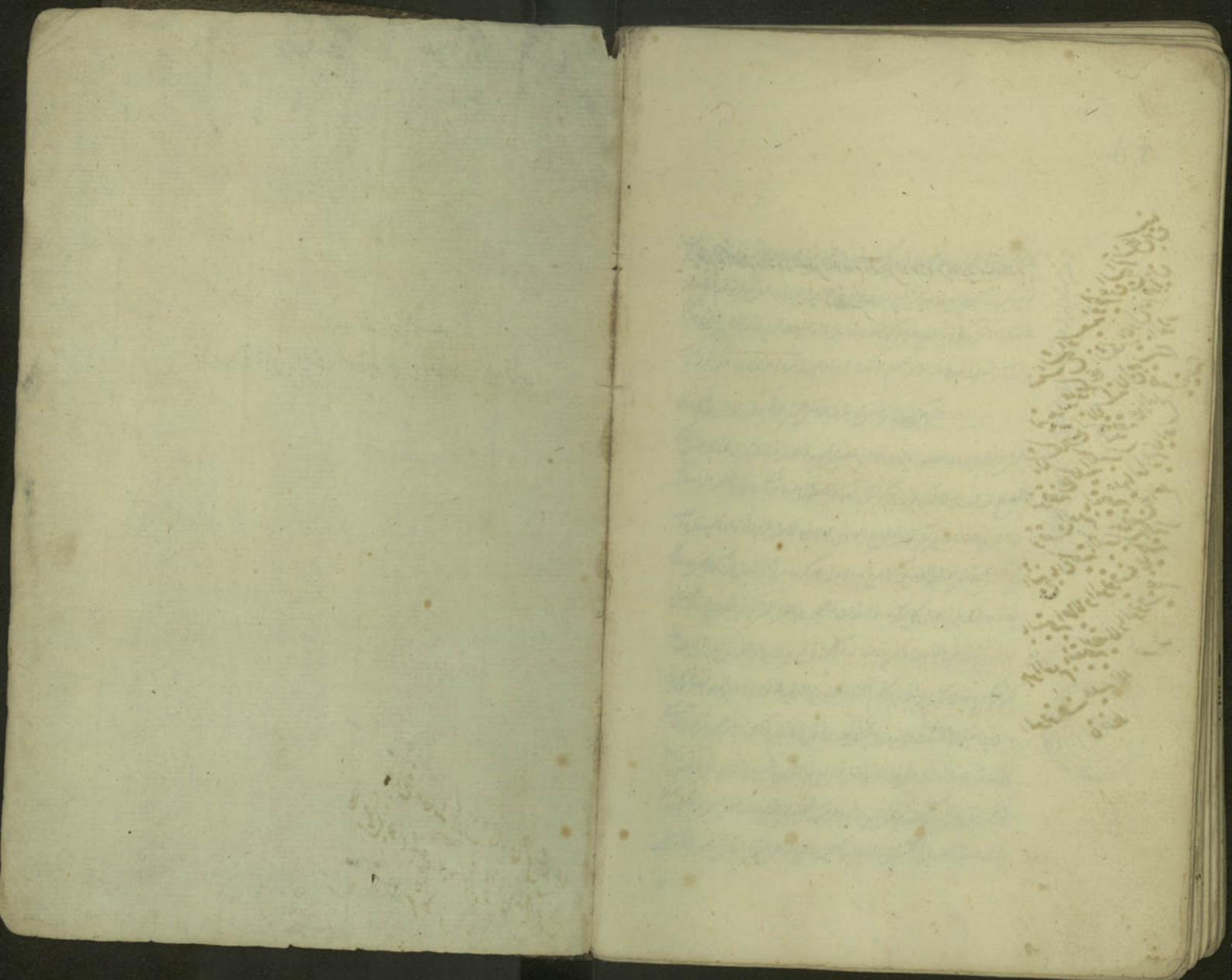
قال المصنف والجوهية والعرضية الى احد ان المراد بها مفهوم الجوهية والعرضية وهذا لا يطلق منه
 واردة المفهوم من اولها في قوله ان الشئ كذا اما العقل المجتهد والكمية ويريد بها مفهوم
 والكم كما لا يخفى على من تتبع في كلامه وكذلك المصنف في مواضع من مصنفاته ثم انما انما في الكلام
 العامة للشئ في وقت الوجوه وقال ايضا الشئ في المحولات العقلية وظهر ان المراد بها
 مفهوم الشئ فان قلت كما عند لفظ الجوهية والعرضية واردة المفهوم ككثير من اطلاق
 لان في الشئ كذا يمكن جملة معناه انما يمكن ترجمته في كلامه
 الجوهية والعرضية واردة المفهوم في الابعاد على العدم وانما الجوهية والعرضية
 من عدم الس المتبدل من هذه العتبات قلت الباعث على العدول هو ان لو قال الجوهية والعرضية
 المعقولات الثانية لم يترتب الجوهية مثلا في حقيقة التي هي معرفة هذه المفهوم في الحقيقة
 الثانية وهو ليس عند المصنف ككاستمقروا لان في الجوهية والعرضية للوجود في الجوهية
 انما في كلامه في قوله ان في مفهوم الجوهية والعرضية الذين عرفنا في المنطق كما
 او اير مقصد الجوهية والعرضية في حقيقة التقسيم من المعقولات الثانية فان في الجوهية والعرضية
 في الكتاب بالموجود لانه الموضوع والموجود في الموضوع ولا يصح الا قول في قول لو كان المراد
 بالجوهية والعرضية مفهومين لصار الكلام مالا فانه تحت اولها ينبغي لاعدان يتابع
 ان يبين المفهومين في لسان لما تحتها لان كثيرا من العقلاء منهم المصنف في شرحه اشارت
 وصد التحقيق في شرحه للمبدلة تعرض لبيان ان مفهوم الموجود لانه الموضوع ليس جوهية

المراد

براهين كثيرة و دقيقة وكيف وقد جعل الشارح قوله المعقول منها اشتركت عرضي لبيان حقيقة
 هذا المعقولين لا يقال لم يظهر كما ذكرته الا لان الجهرية والعرضية يمكن ان يراد بها
 واما انه لا يمكن ان يراد بها معن آخر فلا دلالة عليه فالذي يدعي ان المراد هو المقصود
 المحقق التي هو المقصود عرضي نسبة للبيان لا انقول الدليل عليه لانه المحقق فان
 لما تحتها كما صرح في شرح الاشارات وفي منطق هذا الكتاب حيث قال فيه المصدر الثاني في
 المقولات من الاضطر العالوية الجهرية فكيف يريد الجهرية بحقيقة التي فان المقصود في
 لما ويراد الا انما قصد صريح وانما في المنطق لفظ الجهرية في هذا المقام الجهرية
 ما ذكرناه وما ذكره مولانا ميرزا جان ميرزا في الرد على الدليل الثاني سنته عرضية الجهرية
 العرضية ليس علم اذ يمكن ان يكون حاصله اذ لا نسق اختلاف انواعها فرض الجهرية والعرضية اذا
 كثيرا فيقولون التي حقيقة كذا الرفق كذا اعتراف للمعنى العرضية كنهها وحقيقا كما صرح في شرح
 المطالع ونسب الشارح عليه ولو سلم فرما يكون الحكم بهذا لا يتنا منبتا على سوء فهم الزاد
 بما هو المقصود في هذا المقام على ان صريح اللفظ للدليل الثاني وال المراد بيان عرضية
 حيث قال الثاني ان مقصود الجهرية والعرضية الآخرة واستعمل في المقصود في الغرض علم ان
 اصطلاح المعقول الثاني مما اعلمنا اصطلاح عليه المتأخر وارجح ان لا يعقل الا اعراضا
 المعقول اقول ولا يمكن ان يتصرف به في الجهرية والحاصل ان عبارة فرض الجهرية والوجود الذي فان
 كقول عرضي لا يمكن ان يوجد في الخارج فهو معقول ان عند المصنف هذا المعقول الذي

كما صرح بسيد احمد وما لو يد ذكرنا جواز اطلاق المعقول الثاني في الامور العاترة والاراد المعقول
 حيث جعل الثانية والوجود المعقول الثاني اذ اخرقت مراد في الجهرية والعرضية واصطلاح
 المعقول الثاني فاعلم ان المقصود بالذات فمن هذا الكلام هو الحكم على مقصود الجهرية والعرضية
 في المقولات الثانية وبان لو كان كما هو مطلوب كلام وصريح عبارة لا اخرقت فان اذا اعلم
 كلام المقصد في ما يراد فعله على معنى يختلف الظاهر بعيد عن البيان بعبارة غير ما عبث قوي يدعو اليه
 لا وجه اصلا ولا كذا كما كان مقصود المعقول الثاني باصطلاح مراد من مستبين احدهما العرضية
 ثانيا ما كون سدا غير موجود في الخارج فاحتاج في اشياء كونهما في المعقول الثاني الاشياء
 معنى الاول بقوله التوقف نسب احدهما الى اللاضحة وطوا والدليل الثاني فقد تبين فيما سبق
 فانما فرض الجهرية والعرضية الموجودة في الموضوع والموجودة في الموضوع فقط لان مرادها هو
 في الموضوع والكون الاول الموضوع الذي لها تجانس الوجود وقد تبين فرا المورد العاترة الوجود
 ليس موجودة في الخارج فتبين المعقول الثاني ايضا فلو لم تعرض لثابتة في هذا المقام على ان
الما خذ ليظهر بان في التفاوت فالعرض لا ثابتة العرضية بهذا انما يكون ثانيا وبالعرض توقف
المقصود بالذات عليه وعلى هذا المعنى كلام المراد عليه بمسند كبره من المراد المعقول
لم يكتف بعرضية الآخرة وقوله للتوقف نسب احدهما انما لغاية ثبوت الحكم لواحد منها فقط
دون اللاخرى والمقصود ثبوت للتوقف بكل منها ويكفي في الاعتناء بكل منها فقط منها فقط
الاضافة معرف والتوقف عبارة من عدم الاتساق فمن عنى عدم اتساق الكلام فقره لان تقابل





بسم الله الرحمن الرحيم
قولنا آء حاصل به النسبة اذ لا كان وجود العوض متوقفا على وجود الطبع قولنا

تاريخ معاد كيف الحار حاصل على
لا يطعن يوم جمع ٧٢ شهر شوال الحار
بسم الله الرحمن الرحيم
تعاقد السام

